جامعة سوهاج

كلية التربية

المجلة التربوية

اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر نحو تطبيق نظام التعليم الموازي بالجامعة

إعداد

أ.د/ رمضان محمود عبد العليم

أستاذ أصول التربية بكلية التربية بالدقهلية – جامعة الأزهر

د/ وليد سعيد أحمد سيدأحمد

أستاذ أصول التربية المساعد بكلية التربية بالدقهلية – جامعة الأزهر

تاريخ استلام البحث : ١٨ أكتوبر ٢٠٢٤م – تاريخ قبول النشر: ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٤م

مستخلص الدراسة :

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر نحو تطبيق نظام التعليم الموازي بالجامعة، من خلال التعرف على مفهوم التعليم الموازي، وأهدافه، وخصائصه، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، واعتمدت على الاستبانة أداة لجمع البيانات، حيث تضمنت أربعة محاور رئيسة هي: أهداف نظام التعليم الموازي، سياسات القبول والتسجيل في نظام التعليم الموازي، التخصصات والمناهج الدراسية في نظام التعليم الموازي، تمويل برامج نظام التعليم الموازي، وطُبقت الاستبانة على عينة بلغ قوامها (٣٧١) من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود اتجاهات إيجابية لدى عينة الدراسة حول تطبيق نظام التعليم الموازي بالجامعة بمتوسط حسابي مقداره (٢،٧٩من ٣) وانحراف معياري (٠،٢٧٠)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة على الاستبانة مجملة ومحاورها الفرعية تبعًا لمتغيري: النوع، والتخصص، بينما وُجدت فروق تبعًا لمتغير المنصب الإداري (يشغل – لا يشغل) على الاستبانة مجملة ومحاورها: الثاني والثالث والرابع وذلك لصالح "لا يشغل "، في حين لم توجد فروق على مستوى المحور الأول "، ووفقًا لمتغير الدرجة العلمية (أستاذ– أستاذ مساعد – مدرس) لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الاستبانة مجملة وعلى محوريها الأول والرابع، بينما وُجدت فروق على مستوى المحورين الثاني والثالث وذلك لصالح فئة مدرس؛ وأوصت الدراسة بمجموعة من الآليات والإجراءات العملية التي يمكن من خلالها تطبيق نظام التعليم الموازي بجامعة الأزهر.

الكلمات المفتاحية: اتجاهات– أعضاء هيئة التدريس– نظام التعليم الموازي – جامعة الأزهر.

Attitudes of faculty members at Al-Azhar University towards implementing parallel education system at the university

Prof. Ramadan Mahmoud Abd alaleem
Professor of foundations of Education
Faculty of Education
in Dakahlia Al-Azhar University

Dr. Waleed Saeed Ahmed Sayed Ahmed
Assistant Professor of foundations of Education Faculty of Education
in Dakahlia Al-Azhar University

Study abstract:

The current study aimed to reveal the attitudes of faculty members at Al-Azhar University towards applying the parallel education system at the university, by identifying the concept of parallel education, its objectives, and characteristics. The study used the descriptive survey method and depend on the questionnaire as a tool for collecting data, as it included four main axes: the objectives of the parallel education system, admission and registration policies in the parallel education system, specializations and curricula in the parallel education system, financing of parallel education system programs, and the questionnaire was applied on a sample of (371) faculty members at Al-Azhar University; The study reached several results, the most important of which are: the presence of positive attitudes among the study sample regarding the application of the parallel education system at the university with an arithmetic mean of (2.79 out of 3) and a standard deviation of (0.270), and the absence of statistically significant differences between the responses of the sample members to the questionnaire as a whole and its sub-axes according to the variables: gender and specialization, while differences were found according to the variable of the administrative position (occupies - does not occupy) on the questionnaire as a whole and its axes: the second, third and fourth in favor of "does not occupy", while there were no differences at the level of the first axis, and according to the variable of the academic degree (professor - assistant professor - lecturer There were no statistically significant differences at the level of the questionnaire as a whole and on its first and fourth axes, while differences were found at the level of the second and third axes in favor of the teacher category. The study recommended a set of practical mechanisms and procedures through which the parallel education system can be implemented at Al-Azhar University.

Keywords: Trends - faculty members - Parallel Education System - Al-Azhar University.

مقدمة:

يمثل التعليم الركيزة الأساسية للتنمية بصفة عامة، فلا تقتصر أهميته على كونه يؤدي إلى تحسين نوعية العمل وزيادة الإنتاجية، بل هو غايةٌ في حد ذاته وإشباعٌ يحتاج إليه البشر لتمكنيهم من ممارسة حياتهم وأداء أدوارهم الإنسانية المختلفة على نحو أفضل.

ويُعد التعليم الجامعي – بمؤسساته المختلفة وخاصة الجامعات – أداة المجتمع لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بكافة أبعادها، حيث تتحمل الجامعات عبء تحقيق تطلعات الأفراد والمجتمعات وتحقيق أهدافهم في شتى المجالات؛ مما جعل التعليم الجامعي يشهد طلبا اجتماعيا شديدا من كافة شرائح المجتمع؛ وذلك لإيمان المجتمعات بأهمية بناء المجتمع وتلبية احتياجاته ومواجهة مشكلاته.

وثمة اتفاق عالمي على أن التعليم الجامعي في الألفية الثالثة يُوَاجَه بتحديات كثيرة: تتمثل في ضرورة توفير فرص تعليمية للجميع، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وتحسين وتطوير التعليم، وملاءمته لمتطلبات القرن الواحد والعشرين، وتوفير التعليم المستمر مع الاستعانة في تحقيق هذه الأهداف بمنجزات الثورة التكنولوجية والصناعية في مجال الاتصالات والمعلومات، واتباع الأساليب والنظم المتعددة في مجال التعليم الموازي بكافة أشكاله ومجالاته، حتى يُكتب لتلك الدول الحياة في القرن الواحد والعشرين وهي دول فاعلة منتجة وليست تابعة مستهلكة(العجمي، ٢٠٠٢، ٢٠٥).

كما تواجه الجامعات المصرية في الألفية الثالثة تحديات كبيرة فرضتها العولمة والتقدم التكنولوجي المتسارع في مختلف المجالات، والذي نتج عنه ارتفاع وتيرة التغيير، وزيادة الضغوط على تلك المؤسسات لمواكبة هذه التغييرات المتسارعة، وارتفاع مستوى التنافسية بينها، والسعي نحو تحقيق التميز الذي يضمن لها البقاء والاستمرارية في عصر التغير والتطور المستمر؛ مما يفرض عليها ضرورة وضع تصورات مستقبلية يكون أساسها التميز والإبداع واستشراف المستقبل، وإعادة النظر في فلسفة تلك المؤسسات، ورسالتها، وسياساتها، واستراتيجياتها، وخططها، وبرامجها التعليمية، وكواردها البشرية، وهياكلها التنظيمية، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وكيفية تحقيق التفاعل الإيجابي بينها وبين ما يحيط بها من تغيرات وتحولات جذرية، وتقوية الروابط بينها وبين المجتمع(الهلالي، غبور؛ ٢٠١٣، ١١).

وجدير بالذكر فإن جامعة الأزهر– في الوقت الراهن– لم تكن بمعزل عن الأوضاع التي تمر بها الجامعات المصرية والعربية، فهي جزءٌ أصيلٌ من المجتمع تأثرت به وأثرت فيه؛ لذا أصبح عليها أن تتفاعل مع متغيرات الثورة العلمية والتكنولوجية آخذة على عاتقها تطوير سياساتها وإعادة النظر في نظمها التعليمية وبرامجها الدراسية، لاسيما وأن نظام الدراسة المتبع في أي مؤسسة تعليمية أحد أهم الجوانب التي يجب تطويرها وتجديدها بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع ومتطلباته، ويعمل على تحقيق أهدافه وطموحاته.

ومع تزايد أعداد الملتحقين بالجامعات في مصر بصفة عامة وفي جامعة الأزهر خاصة، وتزايد التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات العالمية والعربية، فقد أصبح من العسير على عديد من الطلاب الالتحاق بالدراسة النظامية؛ مما أوجد فكرة إنشاء تعليم يوازي التعليم الجامعي النظامي من حيث الأهداف والمستوى العلمي والخطط والبرامج ومتطلبات التخرج، ولكنه يقدم مقابل رسوم دراسية تناسب ظروف الموظفين والطلاب الذين لم يستطيعوا مواصلة الدراسية في النظام المتعارف عليه في الجامعات (سليمان، ٢٠١٤، ١٠٦– ١٠٧).

وتعد جامعة الأزهر من أقدم الجامعات في العالم وتاريخها يتخطى الألف عام، وتعد مهد للدارسة الأكاديمية الإسلامية في العالم الإسلامي، وتمثل وسطية الإسلام وسماحته ودعوته المخلصة إلى الأمن والسلام العالمي، وتقوم السياسية التربوية والتعليمية لجامعة الأزهر على قيم إسلامية وعالمية خالصة تتعلق بالمساواة والاعتراف بالأخر والتسامح الفكري والديني ونشر صحيح الدين الإسلامي، وقد تطورت سياسة التعليم بجامعة الأزهر بعد صدور القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ والذي أضاف التخصصات العملية والعلمية لجامعة الأزهر لتغطي مظلة الجامعة معظم العلوم واللغات والتخصصات، كما انتشرت الجامعة في ربوع جمهورية مصر العربية (جلال ومتولي، ٢٠٢١، ٨٧).

والتعليم الجامعي الموازي هو تعليم جامعي منبثق من الجامعات الحكومية الرسمية الذي يدور حوله حوار ونقاش بمدى أهميته في إيجاد مصادر تمويل إضافية للجامعات الحكومية عن طريق قبول بعض الطلاب بمصروفات، ولا يقتصر التعليم الجامعي الموازي على مرحلة البكالوريوس، ولكنه أيضًا يوفر برامج للدارسات العليا من خلال الدراسة غير النظامية في الجامعات(سليمان، ٢٠١٤، ١٠٧).

ويُعد التعليم الموازي أحد الأنظمة التي تعتمد عليها عديد من الحكومات لتطوير العملية التعليمية، ويرجع الاهتمام بالتعليم الموازي لعدة أسباب أهمها: قصور التعليم النظامي في القيام بالمهام الوظيفية الموكلة إليه، والبحث عن صيغ تعليمية جديدة من أجل تحقيق المساواة في الفرص التعليمية، ووجود مناطق تعاني من بُعد الخدمات التعليمية عنها؛ الأمر ينظر إلى التعليم الموازي على أنه حل لهذه التحديات(حجاجي وآخران، ٢٠٢٠، ٧٢). كما يُعد تطبيق التعليم الموازي بالجامعة مسايرة للاتجاهات العالمية المعاصرة المتمثلة في استقلال الجامعات إداريًا وماليًا عن الحكومات المركزية والتوسع في التعليم الجامعي وتوصيله إلى أكبر عدد ممكن، وإتاحة فرص تعليمية أكثر للراغبين؛ حيث تقوم فكرة التعليم الموازي على قبول الطلاب من ذوي المجاميع المنخفضة عن النسب المحددة لكل كلية، وذلك مقابل رسوم دراسية إضافية أعلى من الطلاب النظاميين، حيث تستخدم هذه الرسوم للإسهام في التمويل الذاتي للجامعات المصرية (عبد الحسيب، ٢٠٢١، ٤٩١).

وفي هذا الصدد أعلن المجلس الأعلى للجامعات في مصر عام ١٩٨٩م الأخذ بنظام التعليم الموازي " المفتوح " في الجامعات المصرية التي ترغب في إقامة هذا النوع من التعليم بها وإجراء التعديل في اللوائح الداخلية في الكليات التي تطبق التعليم الموازي بما يسمح بتنفيذه؛ وفي ١٥/ ٨/ ١٩٩٠م وافق المجلس الأعلى للجامعات على السماح للجامعات بإنشاء مراكز للتعليم الموازي كوحدات ذات طابع خاص، وحدد البرامج الدراسية المسموح بها في إطار التعليم الموازي، وهي برامج تمنح درجات علمية، وبرامج تمنح شهادات تدريب لرفع المستوى، وبرامج تثقيف وتأهيل وتعليم مستمر في تخصصات تخدم قطاعات المجتمع المختلفة.

وقد استهدف التعليم الجامعي الموازي بالجامعات المصرية الاستجابة للطلب المتزايد على التعليم الجامعي دون أن يشكل ذلك عبئًا على إمكانات الجامعة، وإتاحة الفرصة لكل راغب فيه قادر عليه دون أي قيود تعوق الدراسة فيما عدا قيد المستوى العلمي المؤدى إلى الحصول على الدرجة الجامعية الأولى أو ما هو أعلى، مع إتاحة فرص التعليم المستمر في شتى فروع المعرفة بحيث يتمكن خريجو الجامعة وغيرهم من ملاحقة كل جديد في تخصصاتهم وأعمالهم.

وقد بدأت بعض الجامعات المصرية – مثل جامعات: القاهرة، وعين شمس، والإسكندرية، وأسيوط، وغيرها– بالفعل في اتخاذ خطوات لتطبيق نظام التعليم المفتوح الموازي منذ نهاية عام ١٩٩٠، حيث تم تنفيذ برامجه في عدة جامعات مصرية بهدف توفير بدائل مرنة للتعليم الجامعي التقليدي، وجاء هذا النظام ليلبي احتياجات الأفراد الذين يرغبون في إكمال تعليمهم الجامعي أو تطوير مهاراتهم، سواء كانوا يعملون أو غير قادرين على الالتحاق بالجامعات بالطريقة النظامية.

ويُلاحظ أن نمط التعليم الجامعي الموازي في مصر تم تقديمه ضمن إطار الجامعات النظامية القائمة، هذه الجامعات تقدمه بالتوازي مع التعليم الجامعي المعتاد، بدلاً من إنشاء جامعة مستقلة للتعليم الموازي؛ هذا النهج ساعد في دمج التعليم الموازي مع النظام الأكاديمي القائم وتقديم خيارات تعليمية أكثر تنوعًا للطلاب الذين يحتاجون إلى مرونة أكبر في تعليمهم.

وتماشيًا مع هذا التوجه، وافق المجلس الأعلى للأزهر في جلسته رقم (٣٢٥) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/٨/١٢م على تفعيل قرار المجلس الأعلى للأزهر بجلسته رقم (٢٦٦) المنعقدة بتاريخ ١/٨/ ٢٠١٩م، البند رقم (٢٦) الذي ينص على: "الموافقة على قواعد القبول في البرنامج الطبي التكاملي الموازي بكلية الطب (بنين– بنات) القاهرة، وذلك على النحو الوارد بمذكرة جامعة الأزهر المؤرخة في ٣١/٧/ ٢٠١٩م"، ويطبق على باقي الكليات التي ترغب الجامعة في إضافتها، وتُقدِّر الجامعة المبالغ الخاصة بكل برنامج ثم تعرض على المجلس الأعلى للأزهر(الأزهر الشريف، المجلس الأعلى للأزهر،

٢٠٢٤). وبعد أن أعلنت الجامعة عن البدء في تطبيق نظام التعليم الموازي بجامعة الأزهر للعام الجامعي ٢٠٢٤– ٢٠٢٥م، قررت مؤخرًا تأجيل العمل بهذا النظام إلى العام الجامعي المقبل ٢٠٢٥– ٢٠٢٦ ليكون نظام دراسة أعمق وحتى يتم تطبيقه بصورة أشمل في كليات الجامعة (جريدة الوطن، ٢٠٢٤). ومن المقرر تطبيق نظام التعليم الموازي بجامعة الأزهر بنفس المواصفات المطبق بها في جامعات القاهرة وعين شمس، حيث يختلف عن النظام المعتاد أنه بمصروفات دراسية مختلفة ولكن بمجموع أقل، وسيطبق في الكليات العملية فقط، ومن المقرر أن يقتصر تطبيقه على كليات الجامعة بمقرها الرئيس في القاهرة فقط دون باقي المحافظات؛ كما يقتصر القبول فيه على الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية الأزهرية فقط، ولا يُسمح بقبول طلاب التعليم العام من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة (بوابة الأهرام، ٢٠٢٤).

وفي هذا الصدد أكدت الرؤية الاستراتيجية لمصر ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالتعليم الجامعي، ضرورة "أن يكون التعليم بجودة عالية متاحًا للجميع دون تمييز في إطار نظام مؤسسي كفء وعادل، يسهم في بناء شخصية متكاملة لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، ويحترم الاختلافات، وفخور بوطنه، وقادر على التعامل التنافسي مع الكيانات إقليميًا وعالميًا"(وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦، ٣٢). كما أكدت الرؤية أيضًا ضرورة وجود: "مجتمع عادل يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل، في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويتيح فرص الحراك المجتمعي المبني على القدرات، وتوفير آليات الحماية من مخاطر الحياة المتوقعة وغير المتوقعة، ويقوم بالتوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة، وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية". (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦، ٧٧)

وفي هذا الإطار أكدت عديد من المؤتمرات والدراسات والبحوث على أهمية وضرورة التوجه نحو تطبيق التعليم الموازي بالجامعات، حيث أكد العجمي (٢٠٠٢، ٢٠٤) أنه إذا كان التعليم الموازي – اختلاف مسمياته وأشكاله– تزايد الاهتمام به في المجتمعات المتقدمة وأخذ هذا النمط من التعليم طريقه إلى الاستقرار واعتباره مجالاً خصبًا من المجالات التربوية المعتمدة، فإن المجتمعات الأقل تقدمًا – ومنها مصر– أولى بأن تعطيه ما يليق بقدره من الرعاية والاهتمام، فهذا النمط من التعليم يحمل مضمونه علاجًا لكثير من المشكلات التي يعاني منها التعليم النظامي، ومنها تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين كافة الفئات والشرائح المجتمعية. كما أكدت سهير باروم (٢٠٠٥، ٣) أنه أصبح من الضروري على مؤسسات التعليم الجامعي الأخذ بصيغ تعليمية جديدة تقدم خدمات تعليمية إضافية تدعم التعليم النظامي وتعالج ما قد يشوبه من تقصير كالتعليم الموازي والذي نشأ أساسًا ليهتم بعلاج ثغرات التعليم النظامي التي تعوق

فرص التعليم للجميع على كافة المستويات التعليمية. كما أكد الطرباقية (٢٠٠٥، ٢٦٥– ٢٦٦) أن تطبيق التعليم الموازي بالجامعات يعد من أهم الأفكار والرؤى لتطوير التعليم الجامعي بالدول العربية، حيث يمكن من خلاله استيعاب الطلاب الذين لم يتمكنوا من الالتحاق أو الاستمرارية في التعليم، وكذلك الاستفادة من إمكانات أعضاء هيئة التدريس وتحسين دخولهم وتحقيق موارد مالية للجامعة تساعدها في الإنفاق الجيد على التعليم. كما أكدت دراسة شعبان ونصر (٢٠١٢ ، ١) أن الأخذ ببرامج التعليم الموازي أصبح ضرورة حتمية نتيجة زيادة الطلب على التعليم الجامعي، وظهور الحركات والأيدولوجيات الاجتماعية فيما يتعلق بالتعليم والمواطنة، وليلبي الحاجة إلى ديمقراطية تعليمية تناسب جميع أفراد المجتمع في مختلف فئاتهم العمرية والاقتصادية والمهنية ومواقعهم الجغرافية. وأوصى مؤتمر(جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠١٢) بضرورة صياغة استراتيجية محددة المعالم للتعليم الموازي تتضمن فلسفته وتعريفة، وأهدافه، ومجالاته، ومهامه الوظيفية بما يضمن جودة مخرجاته، وتحقيق متطلبات المجتمع، وإعادة صياغة البرامج القائمة.

كما أكد جلال ومتولى (٢٠٢١، ٧٦) أن التعليم الموازي بمثابة طوق نجاة لجامعة الأزهر يوفر دعمًا كبيرًا لها ويقدم رافدًا كبيرًا لتطوير كافة العمليات التعليمية بها، فالتعليم الموازي نمط مستهدف لجامعة الأزهر أحد أقدم الجامعات في العالم ووجهة الطلاب المسلمين من كافة بقاع الأرض، حيث يعمل على استثمار الموارد دون تجفيف المنابع فيحقق الدعم المالي ويحافظ على رسالة الأزهر وجامعته. ويؤكد عبد الحسيب(٢٠٢١، ٤٩١) أن تطبيق التعليم الموازي بالجامعة يمكِّنها من تحسين مرافقها وجودة تعليمها وتطوير خدماتها.

وقد تناولت عديد من الأدبيات التربوية والدراسات السابقة قضية التعليم الموازي، فسعت دراسة مهناوي وتوفيق (٢٠٠٤) إلى تحليل أهم الاتجاهات الحديثة في صيغ التعليم الموازي ومدى إسهام التعليم الموازي في منظومة التعليم العالي، وتوصلت النتائج إلى إسهام وفعالية التعليم الموازي في علاج الكثير من سلبيات التعليم النظامي، ومواجهة بعض التحديات التي تجابهه.

وسعت دراسة باروم (٢٠٠٥) إلى التعرف على طبيعة التعليم الموازي بجامعة الملك عبد العزيز، وتأكيد دوره في استحداث أساليب تعليمية وطرق تدريسية وتعليمية فعالة، وأسباب اللجوء إليه كآلية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى إجماع عينة الدراسة على قصور التعليم النظامي؛ مما استدعي ضرورة تطبيق نظام التعليم الموازي، وأن التعليم الموازي يوفر الفرص لتحقيق متطلبات المجتمع ممثلة في احتياجات سوق العمل.

واتجهت دراسة جانسينك وسترومر (Jansink& Streumer (2005 إلى بيان أن مفهوم إنتاج المعرفة جذاب للجامعات المنتجة، حيث تسعى عديد من الجامعات المنتجة لتقديم برامج للتعليم الموازي المدفوع لسد الفجوة بين التعلم وسوق العمل ولتوفير ظروف إيجابية للتعلم وتوجيه التعلم في مكان العمل بإجراء تعديلات على برامج التعليم والتدريب، باستخدام مشاكل العمل وخبراته ضمن أنشطة ومواقف التعلم؛ وتوصلت نتائج الدراسة إلى أهمية استحداث برامج التعلم المناسبة لبيئة العمل، وزيادة فرصها لإنتاج المعرفة.

كما سعت دراسة مسلَّم، (٢٠٠٨) إلى تقييم واقع التعليم الموازي في الجامعات السعودية من حيث الحاجة والأهداف التي حققتها ومعرفة اتجاهات أعضاء هيئة التدريس والطلاب المنتسبين لبرنامج التعليم الموازي بجامعة الملك عبد العزيز نحو العوائق التي تواجه التعليم الموازي في الجامعات السعودية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن اتجاهات عينة الدراسة تتجه بشكل عام إلى وجود عوائق إدارية لدى أعضاء هيئة التدريس أكثر منها لدى الطلاب والطالبات، كما أكدت غموض أهداف التعليم الموازي، ووجود عوائق أكاديمية وتمويلية حالت دون تطبيق التعليم الموازي بشكل جيد في الجامعات السعودية؛ مما يؤكد وجود قصور نحو المحور التمويلي.

كما استهدفت دراسة براج ودانا وديركس (Berg, Dann & Dirkx (2009 تقصي دوافع التحاق المتعلمين الكبار ببرامج التعليم والتطوع غير الرسمية في ولاية "ميتشجان" الأمريكية؛ وقد أظهرت الدراسة أن أكبر دوافع التحاق المتعلمين الكبار ببرامج التعليم غير الرسمية كانت هي: التعلم والبحث عن المعرفة، ثم التعلم والمشاركة الجماعية، بينما كانت دوافع التحاق المتعلمين الكبار ببرامج التطوع غير الرسمية هي: فهم النظم الإيكولوجية، والتعبير عن قيم المرء نفسه، والتفاعل الاجتماعي، واتفقت العينة على أن المشاركة قد أدت إلى استثمار أوقات الفراغ، والاستمتاع بالهواء الطلق، والمساعدة في أنشطة البيئة، عندما تكون المشاريع منظمة بشكل جيد؛ ويجب على اختصاصي التوعية فهم دوافع المتعلمين بوضوح من أجل تحسين البرامج.

واتجهت دراسة نومورا وأبي (Nomura, & Abe (2010 إلى البحث عن مصادر أخرى للدعم غير الحكومي كتقديم برامج التعليم الموازي بمؤسسات التعليم العالي اليابانية لتعزيز مهارات القيادة في مجال الاستدامة بين القيادات الأكاديمية في التعليم العالي الياباني، حيث إن الاعتماد الحالي على الدعم الحكومي فقط يمثل تحديًا كبيرًا لاستدامة هذه الجهود على المدى الطويل، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن السياسات الحكومية والدعم المالي عاملين حاسمين في تحقيق هذا التطور.

كما أجرى بيومي والطويل (٢٠١٠) دراسة استهدفت التعرف على واقع التعليم الموازي للكبار في مصر، وتوصلت نتائج الدراسة إلى ضرورة أن يكون للتعليم الموازي ركيزة أساسية في السياسة التعليمية في النظام التعليمي المصري، وأهمية توفير الهيكل المؤسسي له بحيث يكون له شخصية اعتبارية، إضافة إلى التجديد في صيغه باستخدام التقنيات التعليمية الحديثة.

وسعت دراسة دود (2012) Dodd إلى الكشف عن تصورات وآراء طلاب الدراسات العليا بشأن التعليم الموازي في المستوى التمهيدي، والذين يشتركون مع طلاب التعليم العادي في بعض البرامج الدراسية بكلية الاقتصاد بجامعة أديلايد الاسترالية، وذلك لتسليط الضوء على بعض القضايا التي تثير القلق لديهم وتنمية فهمهم للتعليم الموازي قبل البدء، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن ٧٥٪ من أفراد عينة الدراسة كانوا يحملون تصورًا سابقًا سلبيًا عن التعليم الموازي قبل الالتحاق به، بينما أوضح ما يقرب من ١٨٪ من أفراد العينة أنهم لا يزالون يحملون تصورًا سلبيًا عن التعليم الموازي بعد مشاركتهم في برامجه، في مقابل ٥٤٪ أفادوا أن تصورهم الحالي هو تصور جيد، وحيادية الباقين.

واهتمت دراسة الأحمد، (٢٠١٢) برصد واقع التعليم الموازي في المملكة العربية السعودية من حيث طبيعته ومفهومه وخصائصه ووظائفه وأشكاله ومعوقاته، وتوصلت نتائج الدراسة إلى ضرورة تحديد فلسفة واضحة للتعليم الموازي، وتخطيط وتنظيم وإدارة التعليم الموازي وفق صيغ مؤسسية تأخذ في اعتبارها تحقيق الفائدة القصوى من المؤسسات التعليمية، مع تقنين التعليم الموازي بصورة تجعله منتظمًا ومساويًا للتعليم النظامي، ووجوب التكامل بين التعليم الموازي والتعليم النظامي، وحسن انتقاء القائمين على العملية التعليمية بالتعليم الموازي، وضرورة توفير الإمكانات المالية الداعمة للعمل في ميدان التعليم الموازي، وتوفير التقنيات المعاصرة والمحفزة للدارسين للإقبال على مؤسساته.

واستهدفت دراسة (البلوي، ٢٠١٢) التعرف على واقع التعليم الموازي بكلية التربية جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب والطالبات، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود عدة معوقات تواجه التعليم الموازي منها: انخفاض المستوى التحصيلي للطلاب والطالبات المنتسبين للبرنامج، وعدم مناسبة الوقت أدى إلى كثرة غياب الطلاب والطالبات وانسحاب البعض منهم في منتصف البرنامج، وكثرة عدد الطلاب والطالبات في الشعبة الواحدة؛ مما يعيق عضو هيئة التدريس عن متابعة أعمال الطلاب، وكثرة الأعباء التي تطلب من الطلاب والطالبات.

واهتمت دراسة هوي وسنوينك (2014) Hoey & Snoeyink بمعرفة تأثير الهيكل الإداري والإدارة على نتائج تسجيل الطلاب وكفاءة برامج التعليم الموازي عبر الإنترنت في الكليات الخاصة غير الربحية التابعة لمجلس الكليات والجامعات المسيحية (CCCU)، وأوضحت الدراسة أن العديد من هذه

المؤسسات قد تكون برامجها الإلكترونية في حاجة ملحة للتطوير؛ الأمر الذي يؤثر سلبًا على عدد البرامج وكفاءة العمليات، وتوصلت إلى أن الكليات الخاصة غير الربحية بحاجة إلى مراجعة هياكلها الإدارية بعمق لتحسين قدرتها التنافسية في سوق التعليم عبر الإنترنت المتزايد؛ وبالرغم من النمو الملحوظ في عدد الكليات التي تقدم برامج عبر الإنترنت، إلا أن هذه المؤسسات لا تزال متأخرة عن نظيراتها العامة والربحية.

وسعت دراسة السالوس والصديقي، (٢٠١٤) إلى تحديد مشكلات التعليم الموازي في جامعة طيبة من وجهة نظر الطالبات، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود العديد من المشكلات التي تواجه التعليم الموازي بجامعة طيبة منها: أن وحدة القبول والتسجيل تتيح أمام الطالبات خيارات محددة للتخصص ومعظمها لا يواكب سوق العمل، وأنه لا يُسمح للطالبة بالتحويل من برنامج إلى برنامج آخر، ولا يوجد خدمات موازية لمثيلاتهن بالبرامج الصباحية، والاعتماد على طرق التدريس التقليدية، وعدم تخصيص أعضاء هيئة التدريس لساعات مكتبية للطالبات.

واستهدفت دراسة المنقاش والتركي، (٢٠١٥) التعرف على واقع تطبيق التعليم الموازي في جامعة طيبة، وأهم تجارب بعض الدول العربية والأجنبية في تطبيقه، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أهداف التعليم الموازي جيدة وواضحة وتناسب الاحتياجات ومتطلبات التنمية وتكافؤ الفرص التعليمية، وأن الإدارة والتنظيم في برنامج التعليم الموازي جيدة إلى حد ما، وأن هناك عوامل قوة تتعلق بالقبول والتسجيل واللوائح المنظمة لذلك، بينما لا يوجد رضا لدى أعضاء هيئة التدريس عن طريقة اختيارهم وعن الخدمات المقدمة لهم، كما لا يوجد رضا عن محتوى المقررات الدراسية، كما أن العوائق التمويلية التي تواجه برنامج التعليم الموازي في جامعة طيبة موجودة بدرجة قليلة.

وسعت دراسة الحربي (٢٠١٥) إلى الوقوف على واقع إدارة برامج الدراسات العليا بنظام التعليم الموازي في الأقسام الأكاديمية بكلية التربية جامعة الملك سعود، والتعرف على جوانب الاختلاف بين الدراسة بنظام التعليم الموازي ونظام التعليم الاعتيادي، وتحديد متطلبات تطوير إدارة برامج التعليم الموازي من وجهة نظر الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وأظهرت نتائج الدراسة أنّ موافقة أفراد العينة على واقع إدارة برامج الدراسات العليا بنظام التعليم الموازي ونظام التعليم الاعتيادي جاءت بدرجة متوسطة، بينما جاءت موافقتهم على تطوير إدارة برامج الدراسات العليا بنظام التعليم الموازي بدرجة موافقة كبيرة.

واهتمت دراسة القرني (٢٠١٥) بتقويم واقع برامج التعليم الموازي في الجامعات السعودية من وجهة نظر الطلاب والطالبات، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن درجة تحقق المعايير التقويمية كانت مرتفعة، كما أن مفهوم التعليم الموازي لازال غامضًا في أذهان الطلاب والطالبات بالجامعات السعودية.

وسعت دراسة فيجا وبجاج Vega & Bajaj (2016) إلى الوقوف على التحديات التي تحول دون ضمان الحق في التعليم في السياقات المجتمعية الهشة في كولومبيا، وتوصلت النتائج إلى أن هناك العديد من التحديات التي تحول دون ضمان الحق في التعليم، خاصة عند وجود فئات من المهمشين في السياقات المجتمعية الهشة، وعلى الرغم من جود التشريعات والدعم الدستوري القوي والابتكارات التعليمية المصممة لضمان الحق في التعليم للجميع، إلا أنه توجد فجوة كبيرة في كولومبيا بين السياسيات التعليمية وواقعها في النماذج التعليمية غير رسمية مرنة مصممة للأفراد المتضررين في أزمات الصراع؛ وتسلط الدراسة الضوء على تجارب المعلمين الذين يعملون في برامج التعليم غير الرسمية مع الفئات المهمشة، وفي ظل قيود في تصميم البرنامج المفروضة أثناء الصراع، وكان من أبرز معوقات التعليم غير الرسمي عدم كفاية التدريب والدعم لها.

وسعت دراسة الصقر (٢٠١٨) إلى التعرف على واقع مؤشرات جودة برامج التعليم الموازي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا في كلية التربية جامعة الملك خالد، وأسفرت النتائج عن أن أعضاء هيئة التدريس والطلبة لم يعطوا تقديرًا مناسبًا لجميع المؤشرات المقترحة، كما جاءت استجابات أفراد العينة من طلبة برنامج التعليم الموازي بكلية التربية حول جودة العناصر المادية ومخرجات التعلم وجودة اللوائح والسياسات والعمليات الإدارية والتنظيمية وعمليات التدريس بدرجة متوسطة، في حين جاءت بدرجة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس.

واهتمت دراسة مبيريك (٢٠١٩) بالكشف عن واقع برامج التعليم الموازي بجامعة الملك سعود من وجهة نظر طالباتها، وتوصلت النتائج إلى ارتفاع جودة معايير القبول في برامج التعليم الموازي، وارتفاع جودة أساليب التدريس والتقويم المستخدمة في التعليم الموازي بجامعة الملك سعود.

وسعت دراسة جودمان وفولز Goodman & Volz (2020) إلى بحث المخصصات المالية لتمويل الكليات العامة والجامعات البحية في الولايات المتحدة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ –٢٠١٠، فالجامعات البحية تعتمد بشكل أكبر على الرسوم الدراسية من برامج التعليم الموازي، والتي تشكل المصدر الرئيس لتمويلها؛ وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التركيز على البحية قد يدفع بعض هذه الجامعات إلى تقليل التكاليف على حساب جودة البرامج التعليمية، مع التركيز على جذب المزيد من الطلاب لزيادة الإيرادات؛ نتيجة لذلك، يُمكن أن تواجه هذه الجامعات تحديات في تحقيق نفس المستوى من الجودة الأكاديمية التي توفرها الكليات العامة المدعومة حكوميًا؛ وأوضحت الدراسة أن الفروق بين التمويل العام والتمويل الخاص تؤثر بشكل كبير على مستوى الطلاب، حيث يمكن للطلاب في الكليات

العامة الوصول إلى تعليم عالي الجودة بأسعار أقل مقارنة بالجامعات الربحية التي تفرض رسومًا دراسية أعلى.

واستهدفت دراسة حجاجي وآخرين (٢٠٢٠) التعرف على ماهية التعليم الموازي وواقعه الحالي في مصر، وتوصلت النتائج إلى إصلاح المرافق الصحية داخل مؤسسات التعليم الموازي بصورة دورية، وتكليف هيئة الأبنية التعليمية بالرقابة المستمرة على المنشآت الخاصة بالتعليم الموازي، واشراك وزارة التربية والتعليم ومؤسسات المجتمع المدني في تمويل التعليم الموازي، وتوفير خطة زمنية لتطوير مؤسسات التعليم الموازي، والعمل على تقنين التعليم الموازي بالشكل الذي يجعله أكثر وضوحًا أمام أفراد المجتمع المصري.

واتجهت دراسة جلال ومتولى (٢٠٢١) إلى رسم سياسية تربوية للتعليم الموازي بجامعة الأزهر في ضوء متطلبات الجامعة المنتجة، وتوصلت الدراسة إلى سياسة مقترحة تعكس قيم التجديد والتميز والابتكار بما يحقق رسالة الأزهر وعالميته في أربعة عشر بُعدًا هي : التخطيط الاستراتيجي، الهيكل التنظيمي، القيادة والحوكمة، الأخلاقيات، الجهاز الإداري، الموارد المادية والإدارية، المشاركة المجتمعية، التقويم المستمر وإدارة الجودة، الطلاب، المعايير الأكاديمية، البرامج والمقررات، التعليم والتعلم وتسهيلاتهما، أعضاء هيئة التدريس، التقويم المستمر.

ومن خلال ما سبق وبتحليل البحوث والدراسات السابقة يتجلى أنه بالرغم من اتفاق تلك الدراسات على أهمية تطبيق التعليم الموازي ودوره في تحقيق العدل وتكافؤ الفرص التعليمية وتحقيق موارد إضافية للجامعة بما يسهم في تطوير أدائها، إلا أنه يلاحظ أن غالبية الدراسات تمت في بيئات ومجتمعات تختلف تمامًا عن طبيعة المجتمع المصري الذي تجرى فيه الدراسة الحالية، وأن أحدًا من تلك الدراسات لم تتطرق إلى تناول اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر نحو تطبيق التعليم الموازي، وهو ما سعت الدراسة الحالية إلى تناوله.

مشكلة الدراسة:

تُعد جامعة الأزهر من أعرق وأكبر الجامعات على مرِّ العصور، حيث تمتلك العديد من المقومات التي تؤهلها لتكون رائدة في مجال التعليم الموازي، فهي تمتلك ثروة بشرية كبيرة من أعضاء هيئة التدريس لهم خبرات علمية ومعرفية متنوعة في مختلف التخصصات يبلغ عددهم وفقًا لإحصاءات العام الجامعي ٢٠٢٢، ٢٠٢٣م (١٠١٥٩) عضوًا، بخلاف أعضاء الهيئة المعاونة البالغ عددهم (٥٦٣١) عضوًا (جامعة الأزهر، النشرة الإحصائية السنوية الإجمالية لعام ٢٠٢٢، ٢٠٢٣م). كما تمتلك إمكانات مادية من مبان ومراكز ومعامل وأجهزة، بالإضافة إلى امتدادها الجغرافي في كل أنحاء الجمهورية، وتمتعها بسمعة طيبة أكاديمية وعلمية واسعة على المستوى المحلى والإقليمي.

وبالنظر إلى الدور المهم الذي تقوم به جامعة الأزهر في دعم مسيرة التنمية في المجتمعات؛ وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تقوم بها الجامعة في السعي نحو تحقيق الجودة والاعتماد وتحقيق التميز بين نظيراتها على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، إلا أنها كغيرها من الجامعات في مصر تعاني من زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم والذي يفوق طاقتها الاستيعابية، حيث بلغ عدد الطلاب المقبولين للدراسة بجامعة الأزهر وفقًا لإحصاءات العام الجامعي ٢٠٢٢، ٢٠٢٣م (٨٠٩٧٠) طالبًا وطالبة، بواقع (٤٤٤٩٣) طالبًا، (٣٦٤٧٧) طالبة (جامعة الأزهر، النشرة الإحصائية السنوية الإجمالية لعام ٢٠٢٢، ٢٠٢٣م)؛ كل ذلك فضلاً عن ضعف التمويل اللازم للجامعة لتقديم خدماتها الجامعية بشكل جيد.

ولا شك أن هذه الزيادات المطردة في أعداد الخريجين والخريجات من المرحلة الثانوية الأزهرية وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي الأزهري جعل جامعة الأزهر أمام تحديات كثيرة أهمها: صعوبة استيعاب هؤلاء الخريجين وما يتطلب ذلك من إمكانيات مادية وبشرية كبيرة ومحاولة لتجاوز هذا التحدي كان لازمًا عليها التوجه نحو تبني أنماط جديدة للتعليم الجامعي والتوسع فيها؛ مما دفع الجامعة إلى التفكير بجدية في إيجاد حلول وبدائل تمكن من توسيع دائرة الاستيعاب لجميع الخريجين من خلال التوجه نحو تطبيق نظام التعليم الموازي، لتوفير فرص تعليمية لأكبر عدد من الطلاب الراغبين في الالتحاق بها، ولا شك أن نجاح تطبيق أي نظام تعليمي جديد يتوقف بدرجة كبيرة عن قناعة القائمين عليه وفي مقدمتهم أعضاء هيئة التدريس، ومن ثم تسعى الدراسة الحالية للتعرف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر نحو تطبيق نظام التعليم الموازي بها.

أسئلة الدراسة:

سعت الدراسة الحالية للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر نحو تطبيق نظام التعليم الموازي بالجامعة؟

وتفرع عن السؤال الرئيس السابق الأسئلة الفرعية الآتية:

١– ما الإطار المفاهيمي للتعليم الموازي؟

٢– ما اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر نحو: أهداف نظام التعليم الموازي– سياسات القبول والتسجيل في نظام التعليم الموازي – التخصصات والمناهج الدراسية في نظام التعليم الموازي – تمويل برامج نظام التعليم الموازي؟

٣– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة وفقًا لمتغيرات: النوع (ذكر– أنثي) الدرجة العلمية(أستاذ– أستاذ مساعد– مدرس) التخصص(عملي– نظري) المنصب الإداري (يشغل– لا يشغل)؟

٤– ما الآليات المقترحة لتطبيق نظام التعليم الموازي بجامعة الأزهر؟

أهداف الدراسة:

استهدفت الدراسة الحالية الكشف عن آراء واتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر نحو تطبيق نظام التعليم الموازي بالجامعة، من خلال التعرف على مفهوم التعليم الموازي، وأهدافه، وخصائصه، وأهمية تطبيقه بجامعة الأزهر.

أهمية الدراسة:

- الأهمية النظرية: استمدت الدراسة الحالية أهميتها النظرية مما يأتي:

١– جاءت الدراسة الحالية استجابة لتوصيات الدراسات السابقة والمؤتمرات العلمية التي تناولت التعليم الموازي وفلسفته وأهدافه كمؤتمر (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ٢٠١٢م).

٢– المكانة المرموقة التي تحظى بها جامعة الأزهر من خلال ما تقدمه من خدمات تعليمية وبحثية وخدمة المجتمع المحلي والإقليمي والعالمي.

٣– أهمية موضوع التعليم الموازي في مجال التنمية، حيث يعد من أبرز الاتجاهات الحديثة التي تفرض نفسها بقوة على الجامعات، لضمان بقائها، وقدرتها على المنافسة، ومسايرتها للتغيرات المتسارعة.

- الأهمية العملية: وتمثلت فيما يأتي:

١. يتوقع أن تفيد الدراسة الحالية في تشكيل وعي الطلاب الملتحقين بهذا النظام التعليمي حول فلسفة وأهداف ومعايير الالتحاق بالتعليم الموازي.
٢. توجيه أنظار المسئولين عن التخطيط للتعليم الجامعي الأزهري نحو تطبيق نظام التعليم الموازي بجامعة الأزهر للإسهام في طرح تخصصات جديدة تناسب احتياجات ومتطلبات سوق العمل.
٣. لفت أنظار المسؤولين عن التعليم في مصر لأوجه التمويل غير الحكومي كمصدر للإنفاق على أي إصلاح مستقبلي للنظام التعليمي، ولا يمكن حدوث إصلاح أو تجديد في مجال التعليم بدون تمويل.
٤. يؤمل أن تفيد الدراسة الحالية القائمين على الموازنة العامة بجامعة الأزهر لتوجيه أوجه الصرف للارتقاء بالعملية التعليمية.

حدود الدراسة:

- الحد الموضوعي: اقتصر على تعرف اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيق نظام التعليم الموازي فيما يتعلق بأهداف نظام التعليم الموازي، وسياسات القبول والتسجيل في نظام التعليم الموازي، والتخصصات والمناهج الدراسية في نظام التعليم الموازي، وتمويل برامج نظام التعليم الموازي، وتقديم إطار مفاهيمي يعكس ملامحه وأهدافه، وأهمية تطبيقه، وخصائصه.
- الحدود البشرية: تم تطبيق أداة الدراسة الميدانية على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر.
- حدود مكانية: تم تطبيق أداة الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر بالقاهرة والوجهين: البحري والقبلي.
- حدود زمانية: تم تطبيق أداة الدراسة في الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥م.

مصطلحات الدراسة:

١. الاتجاهات: وتعرف بأنها المواقف الذي يتخذها الفرد أو الاستجابات التي يبديها إزاء شيء معين أو قضية معينة إما بالقبول أو الرفض أو المعارضة، نتيجة مروره بخبرة معينة أو بحكم توافر ظروف وشروط تتعلق بالقضية بحكم جدلية هذه القضية، واختلاف وجهات النظر فيها (شحاتة والنجار، ٢٠٠٣، ١٦).

وتعرفها الدراسة الحالية إجرائيًا بأنها: محصلة استجابات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر نحو تطبيق نظام التعليم الموازي من خلال مجموع استجاباتهم على الاستبانة مجملة أو أحد محاورها من حيث الموافقة (القبول) وعدم الموافقة (الرفض).

٢. التعليم الموازي: وتعرفه الدراسة الحالية إجرائيًا بأنه نظام تعليمي يكافئ التعليم النظامي ويحقق رسالة الأزهر ويستثمر الموارد المادية والبشرية بالجامعة بطريقة مستدامة وبما لا يتعارض إداريًا أو تعليميًا مع التعليم النظامي بالجامعة، ويلتحق به خريجو المرحلة الثانوية الأزهرية الذين لم تمكنهم درجاتهم من الالتحاق بكليات معينة وذلك مقابل رسوم دراسية سنوية تحددها الجامعة.

الإطار النظري للدراسة:

ويتناول الإطار النظري للتعليم الموازي: فلسفة التعليم الموازي، مفهوم التعليم الموازي، نشأة التعليم الموازي، أهداف التعليم الموازي، وأهمية تطبيق التعليم الموازي، خصائص التعليم الموازي بالجامعات.

أولاً: فلسفة التعليم الموازي

تهدف فلسفة التعليم الموازي إلى تقديم تجارب تعليمية بديلة ومتكاملة مع التعليم التقليدي؛ الأمر الذي يوسع من آفاق التعلم لتطوير المهارات العملية والمعرفية لدى الدارسين؛ كي تنسجم مع المتغيرات الحديثة والتخصصات التي يطلبها سوق العمل.

وتستند فلسفة التعليم الموازي على التعلم الذاتي واستمرارية التعليم التي تؤكد أحقية الفرد في التعلم بغض النظر عن ظروفه الاجتماعية والاقتصادية مهما كانت فترة انقطاعه عن التعليم النظامي؛ ولما كانت التعليم الموازي نشاطًا تربويًا يخضع في أهدافه وممارساته ومحتواه ونتائجه لفلسفة المجتمع بصفة عامة ولفلسفة التربية بصفة خاصة فإن الفلسفة المتصورة لن تخرج كثيرًا عن فلسفة التربية إلا أنها سوف تتأثر بخصائص وسمات التعليم الموازي التي يتميز بها عن غيره من أنماط التربية الأخرى (حجاجي وآخران، ٢٠٢٠، ٨١).

كما يستند التعليم الموازي إلى فلسفة مرونة التعليم، إذ يستطيع المتعلم الموازنة بين ظروفه وتعليمه واحتياجاته، وبذلك يوفر هذا النمط من التعليم العالي برامج وتخصصات تعليمية متنوعة ومرنة تخدم احتياجات الفرد ومتطلبات سوق العمل (مبيريك، ٢٠١٩، ٩٤).

ومن ثم يتضح أن فلسفة التعليم الموازي تنبثق من السعي نحو تطوير قدرات ومهارات الدارسين بما يتناسب مع التغيرات والتخصصات التي يفرضها سوق العمل، كما تؤكد هذه الفلسفة على حق الفرد في التعليم بغض النظر عن ظروفه المختلفة.

ثانيًا: مفهوم التعليم الموازي

على الرغم من شيوع مصطلح التعليم الموازي في السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يزال من المصطلحات الجدلية في مؤسسات التعليم الجامعي، فرُغم ظهوره حديثًا في أدبيات التعليم الجامعي وتطبيقاته على المستويين المحلي والعالمي، إلا أنه بدأ متأخرًا في الأدبيات والتطبيقات الجامعية العربية مقارنة بمثيلاتها العالمية؛ ومن ثم لا يزال يكتنفه بعض الغموض، فالمصطلح يثير حوارات تربوية عديدة ذات علاقة قوية به، فثمة علاقة قوية بين هذا المصطلح ومصطلحات أخرى كالتعليم مدى الحياة، والتعليم النظامي، والتعليم غير النظامي، والتعليم المفتوح، والتعليم المناوب، وغيرها من المصطلحات، وقد ترجع الإشكالية في مصطلح التعليم الموازي إلى تعدد مدلولاته في الأدبيات مثل: تعليم الكبار أو التعليم المستمر، وتعليم جامعي يقدم في المساء، وتعليم جامعي مدفوع، وتعليم جامعي للإسهام في تمويل الجامعة، وتعليم جامعي بالانتساب، بالإضافة إلى تعليم جامعي للتنمية المهنية، وتعليم جامعي أثناء الخدمة، وقد يعود هذا التباين في حقيقته إلى عدم الاتفاق على البعد الفلسفي الذي ينبثق منه، فهل هو البعد المعرفي أم البعد المهني أم البعد الاستثماري أم البعد الاجتماعي(العساف، ٢٠١٢، ٧)، وهو ما أدى إلى تعدد تعريفات التعليم الموازي وعدم وجود تعريف واحد متفق عليه.

فيُعرف التعليم الموازي **Parallel Education** في معجم المصطلحات التربوية والنفسية بأنه: التعليم الذي يتوازى في مناهجه وأهدافه مع التعليم المقدم في مدارس التعليم العام، ولا يتقيد بقواعد القبول أو نظم وأساليب التعليم المتبعة في هذه المدارس، ويتم في فترة أقصر أو أطول من المدة المقررة (شحاتة والنجار، ٢٠٠٣، ١٢٠). كما يعرفه معجم مصطلحات التربية بأنه: نظام تربوي يستهدف إتاحة فرص مناسبة لأفراد حرموا من التعليم النظامي الرسمي لأسباب معينة، وهو يتخذ شكلاً مغايرًا للنظام الرسمي، وقد يكون في شكل فصول مسائية أو برامج إذاعية وتلفزيونية يعتمد في إعدادها على التكنولوجيا الحديثة (فلية، والزكي، ٢٠٠٤، ٩٠).

كما يُعرف التعليم الموازي بأنه: إطار يمكن من خلاله توفير فرصة التعليم العالي للراغبين في متابعة دراستهم الجامعية نظير قيامهم بدفع تكاليف الخدمات الجامعية التي تقدمها الجامعة، وفي ذات الوقت يتيح للجامعة فرصة تسخير إمكاناتها العلمية سواء بشرية أو مادية في مجال خدمة المجتمع بما يعود بالنفع على الجامعة والمجتمع، وهو نظام تعليمي يمكن تقنينه وترشيده وتوجيهه ليتجاوز العديد من السلبيات التي تقترن بالالتحاق أو الانتساب إلى مؤسسات جامعية تفتقد معايير الجودة، إضافة إلى أنه لن يكون له تكلفة مالية كبيرة حيث يعتمد على الإيرادات الذاتية من قِبل الدارسين(سليمان، ٢٠١٤، ١١٠).

ويعرفه العجمي (٢٠٠٧، ٧١– ٧٢) بأنه: نمط تعليمي غير نظامي يكون متسقًا مع التعليم النظامي دون أن يكون جزءًا منه أو خاضعًا له، متفقًا في مناهجه مع التعليم النظامي، ولكنه أكثر مرونة

منه، فلا يتقيد بقوانين ولوائح، وقد يكون تعليمًا تكميليًا لمن التحقوا بالعمل ويريدون استكمال تعليمهم، أو تعليمًا إضافيًا هدفه التزود بالمعلومات والمهارات الإضافية، أو تعليمًا تعويضيًا يوفر فرص التعليم لقطاعات كبيرة من الأطفال والشباب والكبار لمواصلة تعليمهم، وقد يمنح شهادات تكافئ ما يمنحها التعليم النظامي أو لا يمنح.

وتعرفه هناء مسلم (٢٠٠٨، ٤) بأنه: برنامج يعمل على قبول الطلاب خارج العدد المحدد بنظام المفاضلة العامة، لتمكين الطلاب المستوفين شروط القبول من التسجيل في التخصص المرغوب فيه مقابل أجور محددة. ويعرفه الربيعي (٢٠٠٨، ١٥) بأنه: تعليم جامعي للمساهمة في تمويل الجامعة، منبثق من الجامعات الحكومية، ويتم عن طريق قبول بعض الطلاب الذين لم يحققوا شرط القبول في الكليات التي يرغبون الالتحاق بها، وذلك بفتح المجال لهؤلاء الطلبة برسوم دراسية بهدف إيجاد مصادر تمويل إضافية للجامعات الحكومية.

وتتفق كل من دراسة السالوس والصديقي (٢٠١٤، ٧٦) ودراسة العريفي والخليوي (٢٠١٥، ١٩٧) على تعريف التعليم الموازي بأنه: برنامج مسائي تقدمه الجامعة، وهو تعليم غير نظامي لكنه متسق مع التعليم النظامي، فهو ينطلق منه في مناهجه وأهدافه، بحيث يوفر فرص التعليم ويعطي شهادات تكافئ شهادات التعليم النظامي، وتقدمه الجامعة برسوم دراسية مقابل المرونة في بعض شروط القبول لمن لا يستطيعون تحقيق كامل الشروط أو لم تتوفر لهم فرصة القبول في البرامج النظامية.

ويعرفه جهيمي (٢٠١٤، ١٥٦) بأنه: تعليم يلتقي مع التعليم النظامي (الصباحي) في كونه يحاكيه في أغلب شروطه وإجراءاته ومتطلباته، إلا أنه يقدم عادة في المساء مقابل رسوم خاصة، كما أنه لا يشترط تفرغ من جهة العمل إذا كان المتقدم للدراسة موظفًا، أي أنه ليس هناك فرق من حيث البرامج والدرجة العلمية بين برامج التعليم الموازي والنظامي.

وتعرفه سارة المنقاش وابتسام التركي (٢٠١٥، ٤٢٥) بأنه: إطار يمكن من خلاله توفير فرصة التعليم العالي للراغبين في متابعة دراستهم الجامعية نظير دفعهم تكاليف الخدمات الجامعية، وهو نظام يمكن تقنينه وترشيده وتوجيهه ليتجاوز العديد من السلبيات التي تقترن بالالتحاق أو الانتساب إلى مؤسسات جامعية تفتقد معايير الجودة الأكاديمية وازدياد مخرجات التعليم العام عن إمكانيات الجامعة الاستيعابية، فوضعت الجامعة برنامج التعليم الموازي والمستمر ليتمكن الطلبة من الالتحاق بالجامعة في الفترة المسائية متى ما حققوا المعدلات المطلوبة.

ويرى الحربي (٢٠١٥، ٨٧– ٨٨) أنه يمكن تعريف التعليم الموازي وفقًا لأبعاده والتي تتمثل في:

- البُعد المعرفي: فالتعليم الموازي يعمل على تهيئة برامج دراسية لمن لم تمكنهم ظروفهم الالتحاق بالبرامج الاعتيادية.
- البُعد الاجتماعي: باعتبار أن التعليم الموازي يحقق الأمن الوظيفي على المستوى الوطني.
- البُعد الاقتصادي: باعتبار أن التعليم الموازي ينمي مهارات دخول سوق العمل.
- البُعد الاستثماري: باعتبار أن التعليم الموازي يعمل على توفير مصادر تمويل إضافية للجامعة.
- البُعد المهني: باعتبار أن التعليم الموازي يقدم برامج ذات أنشطة تعليمية ومهنية واجتماعية وثقافية تستهدف رفع كفاءة المستفيدين وتنمية مهاراتهم المهنية في إطار حاجات المجتمع ومطالب سوق العمل.

ويعرف العطار (٢٠١٧، ٨) التعليم الموازي بأنه: كل الفرص التعليمية التي تقدم خارج التعليم النظامي للتعويض عن ضعفه وتقصيره، المتواجد جنبًا إلى جنب وعلى خط متصل مع التعليم النظامي دون أن يكون جزءًا منه أو خاضعًا له. وتعرفه دراسة حسن (٢٠٢٠، ٨٥– ٨٦) بأنه: التعليم المدمج مع التعليم الحكومي ويوازيه من حيث الخطة الدراسية والقوانين النافذة له، والذي يوفر الفرصة لمن لم يقبل تسجيله في التعليم العام نتيجة انخفاض معدلاته في الثانوية العامة بنسب بسيطة عن نسب القبول في هذه التخصصات مقابل دفع رسوم دراسية للتسجيل بحسب الاختصاص الذي سيحصل عليه على إجازة أو ماجستير أو دكتوراه يدفعه للجامعة نظير قبوله بها. ويعرفه جلال ومتولى (٢٠٢١، ٧٨) بأنه: نظام تعليمي مدفوع الأجر بجامعة الأزهر يكافئ التعليم النظامي ويحقق رسالة الأزهر ويستثمر الموارد المادية والبشرية بالجامعة بطريقة مستدامة وبما لا يتعارض إداريًا أو تعليميًا مع التعليم النظامي بالجامعة.

ومن خلال التعريفات السابقة لمفهوم التعليم الموازي يتضح أن التعليم الموازي:

- يلتقي مع التعليم النظامي في كونه يخضع لإجراءات إدارية وتنظيمية معينة تستهدف تحقيق أهداف تربوية محددة مرتبطة ببرنامج تربوي ومنهج مختار وعضو هيئة تدريس مُعد، وشهادات تكافئ ما يعطي في التعليم النظامي.
- يختلف مع التعليم النظامي بكونه أكثر مرونة من التعليم النظامي فلا يتقيد بشروط السن أو توقيت الدراسة؛ مما يتيح للدارس حرية الحركة وفقًا لقدراته وطاقته.
- يحقق العلاقة التبادلية بين مؤسسات التعليم النظامي ومؤسسات التعليم الموازي.
- نشاط تعليمي لا يقتصر تقديمه داخل المؤسسات التعليمية فقط، ولكنه متاحًا أيضًا في خارجها.

- يمثل نظامًا علاجيًا يمكن من خلاله علاج وتدعيم وتصحيح الوضع القائم للتعليم النظامي ويحل محله في بعض الأحوال وبخاصة تلك التي يعجز خلالها التعليم النظامي عن تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

ثالثًا: نشأة التعليم الموازي

تواجه أنظمة التعليم الجامعي تحديات وصعوبات متنامية ناتجة عن عدم قدرتها على الاستجابة للطلب الاجتماعي المتزايد، سواء كان هذا العجز ناتجًا عن الطاقة الاستيعابية أو المادية؛ مما حدا بهذه المؤسسات إلى البحث عن طرق تسهم في توفير الفرص لكافة الراغبين في مواصلة دراستهم، مع ضمان تمويل ودعم مادي يغطي تكاليف تلك البرامج واحتياجاتها المتنوعة، فكانت برامج التعليم الموازي والتعليم غير النظامي أهم وأقوى البرامج التي تحقق تكافؤ الفرص التعليمية المماثلة والمحاكية للبرامج النظامية والتي تعد تمويلاً للجامعات في هذا الجانب(المنقاش والتركي، ٢٠١٥، ٤٢٥– ٤٢٦).

وقد كان للعولمة وتداعياتها المختلفة على كافة الأصعدة تأثيرًا كبيرًا وواضحًا على نشأة وتنامي "التعليم الموازي" بوصفه الطريق المؤدي إلى المنافسة واحتلال أعلى الوظائف في سوق العمل التنافسي، حيث جعلت العولمة العالم خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين يشهد تغيرات جذرية تتمثل في حدة المنافسة على الأسواق والتأثير الكبير لقوى المعلومات والاتصالات والصراع من أجل زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي؛ مما أسفر عن اعتماد المشاريع التي تطبق المعرفة والمعلومات في إنتاج سلع الخدمات بشكل أكبر في الدول المتقدمة، وأصبح التنافس فيما بينها أكثر تأثرًا بنوعية قوة العمل الموظفة فيها، ومن ثم نوعية التعليم والتدريب الذي يتلقاه المشتغل، وبذلك لم يعد أمام الفرد سوى اكتساب نوعيات أعلى وأعلى من التعليم لكي يحظى بوظائف دائمة وذات دخل مرتفع(الغريب، ٢٠١٦، ٣٣– ٣٤).

وقد ظهر التعليم الموازي منذ أواسط السبعينيات في مصر والوطن العربي، وتحديدًا بعد انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي والاندماج في النظام الرأسمالي العالمي والتحول إلى اقتصاديات السوق وسياسة العرض والطلب وإعادة هيكلة الاقتصاد المصري؛ مما أدى إلى تنامي التعليم الموازي في المجتمع المصري وفي كثير من دول العالم وليس في مصر وحدها، حيث كان التحول إلى اقتصاديات السوق وتفكيك منظومة البلدان الاشتراكية عام ١٩٨٩م وتحول العديد من بلدان العالم الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي واقتصاديات السوق، فقد تحول التعليم من حق وخدمة على الدولة أن تقدمها للمواطنين دون عقبات مادية أو ثقافية أو اجتماعية إلى سلعة تباع وتشترى في السوق ويشتريها من يستطيع أن يدفع ثمنها وكلفتها الاقتصادية، سواء كان ذلك داخل النظام التعليمي الرسمي (مدارس خاصة أو أجنبية أو استثمارية) أو في المدارس الموازية، حيث أدت سياسة التحول إلى اقتصاديات السوق وسياسة العرض

والطلب إلى ظهور فئات وشرائح اجتماعية جديدة تسعى إلى حصول أبنائها على امتيازات تعليمية ومهنية مؤسسة على القدرة المالية والمكانة الاجتماعية(الغريب، ٢٠١٦، ١٦).

كما أسهمت سياسات التعليم الجامعي خلال العقود الماضية في فرض أعباء ثقيلة على الأسر المصرية فيما يخص الإنفاق على التعليم، كما تسبب في الوقت ذاته في تدهور شديد في نوعية التعليم خاصة إذا قيس بمعايير عصر تسوده التحديات العالمية المعاصرة، وتتطلب نوعية ذات مواصفات خاصة للنظام التعليمي، فتدهور التعليم الجامعي وقلة الإنفاق عليه من قبل الدولة واتساع نطاق خصخصة التعليم والتوسع غير المسبوق في فتح باب الاستثمار في التعليم الجامعي وما قبل الجامعي، وكذا تدنى مستويات التعليم الفني بكافة صوره وأشكاله وجمود المناهج الدراسية ومفارقتها للحياة المعاشة، فضلاً عن طبقية التعليم الجامعي وتسليعه وإيجاد أنماط من التعليم تلبي حاجات الفئات والطبقات الاجتماعية الصاعدة عقب سياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤م، كل ذلك كان أدى إلى ظهور التعليم الجامعي الموازي(الغريب، ٢٠١٦، ٤٣).

ومن هنا فإن أسباب انتشار التعليم الموازي بتلك الصورة التي نجدها منذ مطلع السبعينيات إلى الآن ليست أسبابًا تربوية وتعليمية فقط، بل هي في الأساس أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، تعود بالدرجة الأولى إلى سياسات التعليم المتبعة وإلى قلة الإنفاق عليه، وإلى ظهور صراع اجتماعي سياسي بسبب ضيق الأماكن المتاحة في التعليم الجامعي؛ مما ترتب عليه الصراع المحموم حول الحصول على الدرجات المرتفعة للالتحاق بالكليات المتميزة التي تقود بطبيعتها إلى الوظائف المتميزة في المجتمع (الغريب، ٢٠١٦، ٤٣).

ومن خلال ما تقدم يتجلى أن نشأة نظام التعليم الموازي ارتبطت بشكل أساسي بمتغيرات عديدة أهمها: مواجهة الطلب المتزايد على التعليم الجامعي، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية من خلال إتاحة الفرص لكافة الراغبين في مواصلة دراستهم الجامعية، إلى جانب توفير التمويل والدعم المادي الذي يغطي تكاليف البرامج الدراسية واحتياجاتها المتنوعة، فضلاً عن السعي في الحصول على الوظائف المناسبة التي يفرضها سوق العمل التنافسي محليًا وإقليميًا ودوليًا.

رابعًا: أهداف التعليم الموازي

يُعد نظام التعليم الموازي أحد الأنماط الجديدة في التعليم الجامعي بهدف توفير فرصة التعليم الجامعي للراغبين في استكمال دراستهم الجامعية مقابل تحملهم تكاليف الخدمات الجامعية، وهذا من شأنه إتاحة الفرصة للجامعة حتى تسخر إمكاناتها البشرية والمادية في مجال خدمة المجتمع.

ويهدف التعليم الجامعي الموازي إلى تحقيق ما يأتي (العجمي، ٢٠٠٢، ٢١٥) (الطرباقية ٢٠٠٥، ٢٦٥– ٢٦٦) (شعبان ونصر ٢٠١٢ ، ١–٣) (المنقاش والتركي، ٢٠١٥، ٤٢٨)(الحربي، ٢٠١٥، ٨٩)(العريفي والخليوي ٢٠١٥، ٢١١)(صالح ودرويش، ٢٠١٦، ٣١٨)(الغامدي، ٢٠١٨، ٦١٣):

- تحقيق مبدأ المساواة في الفرص التعليمية لكافة أفراد المجتمع الراغبين في استكمال دراستهم، وبالتالي تحقيق ديمقراطية التعليم من خلال إقرار حق كل فرد في التعليم.
- إتاحة الفرصة أمام الطلاب الذين لا تسمح معدلاتهم الالتحاق بالبرامج النظامية لمواصلة تعليمهم الجامعي.
- تقديم تعليم يماثل التعليم النظامي في المحتوى التعلمي وخطط الدراسة ونظم تقويم الأداء.
- توجيه القبول في هذا النوع من التعليم إلى التخصصات التي يحتاجها المجتمع، والتحكم في كفاءة مخرجاته.
- توفير التعليم للفئات الفقيرة والمهمشة وذوي الدخل المنخفض؛ مما يسهم في تنمية المجتمع.
- دعم وتطوير التعليم النظامي وعلاج أوجه القصور فيه.
- محاولة القضاء على المشكلات التي تواجه التعليم النظامي مثل التسرب والرسوب والأمية ..إلخ.
- إتاحة الفرص التعليمية للأفراد الذين يشكل البُعد الجغرافي عائق لديهم لمواصلة تعليمهم.
- الإسهام في علاج مشكلة قصور الطاقة الاستيعابية للجامعات بما يسهم في مواجهة الطلب المجتمعي المتزايد للتعليم الجامعي، وتقليص الفجوة بين العرض والطلب على مقاعد التعليم الجامعي.
- إتاحة فرص تعليمية للبنات المحرومات من التعليم وإلقاء الضوء على الفوائد التي تعود على المجتمع من تعليمهن.
- إتاحة الفرصة للطلاب والطالبات ممن هم على رأس العمل للالتحاق بالبرامج الجامعية، وبرامج الدراسات العليا.
- توفير مصدر ثابت لتمويل برامج الجامعة وأنشطتها من خلال الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلبة الملتحقون ببرامج التعليم الموازي.
- الإفادة من إمكانيات أعضاء هيئة التدريس وتحسين مواردهم وتخفيف أعبائهم.

ومن خلال ما سبق يتضح أن التعليم الموازي يسعى إلى تحقيق ديمقراطية التعليم من خلال توفير الفرص التعليمية للجميع بما يدعم تكافؤ الفرص التعليمية، كما يسهم في مواجهة مشكلة الطاقة الاستيعابية للجامعات، وربط القبول باحتياجات سوق العمل.

خامسًا: أهمية التعليم الموازي

يمثل التعليم الموازي نوعًا من أنواع التعليم التي يتحقق من خلالها مبدأ التعليم حق للجميع، وهو نوع من التعليم يزاوج بين التعليم النظامي والتعليم الأهلي فيكمل كل واحد منهما الآخر، ويؤدي إلى تطبيق سليم لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية (مسلم، ٢٠٠٨، ٤).

وقد أصبح التعليم الموازي ضرورة عصرية لمواجهة تحديات الزيادة الكبيرة والمطردة في أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي، إضافة إلى التوسع المطرد في وظائف الجامعة تلبية لاحتياجات المجتمع الشاملة، والحاجة الماسة إلى تحديث الجامعات بما يتلاءم مع مستجدات التقدم العلمي والتقني (القرني، ٢٠١٥، ٣).

وتكمن أهمية وقوة التعليم الموازي في تميزه عن كافة العمليات التعليمية النظامية الأخرى في حرية التخطيط ومرونة التوجيه دون التزام أو تبعية مباشرة للتعليم النظامي، إلا أنه قد يكون خاضعًا لتوجيه الحكومة وإنفاقها عليه، وقد يكون تابعًا لها بشكل غير مباشر، وهو يدعم التعليم النظامي ويثريه ويسهم في تجاوز عقباته، وقد يصلح بعض جوانب القصور التي تحدث في التعليم النظامي، فهو يستهدف عدد طلاب أكبر نتيجة لطبيعته المزدوجة، حيث يوفر فرص من التعليم الأولى لكل من لا يحصل على تعليم نظامي، كما أنه وسيلة لاستيعاب المتسربين ودعم مسيرة تعليم وتعلم المنتظمين.

وللتعليم الموازي دور مهم كأحد البرامج الداعمة للتمويل الجامعي، حيث يعكس الدعم الذي يقدمه المجتمع في هذا الإطار لتطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي والحفاظ على جودته كي يمثل وعي الجمهور، ومشاركة القطاعين العام والخاص والمؤسسات والأفراد وكافة القطاعات الاجتماعية المعنية بالتعليم الجامعي والبحث العلمي (خلف والقرني؛ ٢٠١٤، ٣).

كما يسهم التعليم الموازي في منح فرص تعليم عالي لمن هم على رأس العمل، وبذلك يضمن التعليم الموازي علاجًا لحل بعض مشكلات التعليم النظامي، وذلك من خلال ما يتمتع به من مزايا المرونة والشمول والتكاملي واتساع المجالات (مبيريك، ٢٠١٩، ٩٧).

ومن خلال ما تقدم يتجلى أن التعليم الموازي ذو أهمية كبيرة، حيث يكمل ما عجز عنه التعليم النظامي ويعالج مشكلاته، ويحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، فضلاً عن دوره المهم في توفير مصادر بديلة للتمويل الجامعي بما يسهم في تحسين الخدمات وتطوير الأداء بالجامعة.

وهنا ينبغي التأكيد على أنه بالرغم من أهمية وضرورة التوجه نحو تطبيق التعليم الموازي في جامعة الأزهر إلا أنه يجب أن يستند هذا التطبيق على مؤشرات ومعايير وضوابط محددة لتتمكن الجامعة من أداء رسالتها في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتحسين مستوى الخريجين بالمجتمع؛ تماشيًا مع احتياجات سوق العمل.

سادسًا: خصائص التعليم الموازي

يتبن مما سبق أن التعليم الموازي يتميز بعدد من الخصائص أوضحتها دراسة كل من (العجمي ٢٠٠٢، ٢٢١) ودراسة (السالوس والصديقي، ٢٠١٤، ٨٢) ودراسة (المنقاش والتركي ٢٠١٥، ٤٢٨– ٤٢٩) ودراسة(القرني، ٢٠١٥، ٣) ودراسة (صالح ودرويش، ٢٠١٦، ٣١٨– ٣١٩) ودراسة (الغامدي، ٢٠١٨، ٦١٢– ٦١٣) ودراسة(حجاجي وآخران، ٢٠٢٠، ٨٣) كما يلي:

- المرونة: فهو غير مقيد بزمان، أو مكان، أو مهنة، أو مدة دراسة، بل له من مرونة التخطيط ما يسمح بالتشكيل والتكوين بحسب ما يقدمه من برامج وما يحدده من أهداف، ويتيح للدارس الانتقال بين العمل والتعليم في سلسلة منظمة من البرامج التي تحقق له الحصول على تعليم أعلى بشكل غير تقليدي ووفقًا لظروفه.
- الاستمرارية: حيث تتوافر به الشروط الأساسية للتعليم المستمر وهي: إتاحة الفرص المتكافئة وتوفير الدافعية والقدرة على التعلم الذاتي، فهو يهتم بتربية الفرد في كافة مراحله العمرية.
- التوازي مع التعليم النظامي: فهو يسير جنبًا إلى جنب مع التعليم النظامي، وفي نفس الوقت لا يمثل جزءًا منه أو يكون خاضعًا له.
- التكامل: فهو مكمل للتعليم النظامي وذلك بالتنسيق بين مؤسسات التعليم النظامي والتعليم الموازي في إطار فلسفة للتعليم تستمر مدى حياة الفرد.
- التمركز حول الدارس: حيث تتواءم موارده وأنشطته وبرامجه مع ما يتفق مع ظروف الدارس وإمكاناته وحاجاته وقدراته العقلية والنفسية ويسترشد بخبراته ويعرف كيف يستثير دافعيته.
- انتشاري النزعة: فهو مع الناس حيثما تحركوا، بل ويسعى إليهم إذا كانوا في أماكن نائية أو دانية بأطراف الصحراء وفي أعماق الريف المعزول وفي الأحياء الشعبية وفي المناطق المهمشة.
- تعليم شعبي (جماهيري): فهو ميسر لكل إنسان مهما كانت قدراته وأوضاعه وظروفه، كما أنه يتاح لكافة طبقات المجتمع وبخاصة الطبقات الفقيرة والتي حرمت طويلاً من فرص التعليم المستمر.

- الانفتاحية: حيث يُعد أكثر انفتاحًا والتحامًا مع البيئة والعمل والإنتاج، وأكثر تفاعلاً مع الاحتياجات المباشرة للمتعلمين وبيئتهم المتواجدين فيها.
- التنوع: فهو متنوع في أشكاله وبرامجه ومجالاته وظائفه وأهدافه وأساليبه وطرائق تدريسه بالإضافة إلى تنوع الهيئات المشرفة عليه.
- التفرد: حيث يجسد رؤية فلسفية متفردة تتضمن أطرًا متعددة تشمل التعليم الأساسي والثانوي والعالي وبرامج محو الأمية والتعليم من أجل إثراء الحياة.
- تعليم تطوعي: فهو متواجد بدافع من الفرد الراغب في تحسين مستواه وكفاءته أو استكمال دراسته أو إثراء ثقافته.

وترى حنان سليمان (٢٠١٤، ١٢٤) أن التعليم الموازي في الجامعات يتميز بعدة خصائص أهمها أنه: تعليم غير نظامي، وتعليم غير مرتبط بعمر معين، وتعليم مرن يتوافق وظروف المتعلم، ولا يتعارض مع تطبيق إدارة الجودة الشاملة، ويعد أحد المصادر البديلة لتمويل التعليم الجامعي، ويتيح الفرصة للطلاب لدراسة التخصصات التي يرغبونها بدون منافسة كبيرة أو بدون منافسة كليًا، ويسمح للدارس دفع رسوم دراسية تتناسب مع العبء التدريسي الأسبوعي، ويتيح للجامعة استغلال الفائض من وقت أعضاء هيئة التدريس الذين لم يكملوا نصابهم التدريسي كاملاً، ويساعد في زيادة دخل أعضاء هيئة التدريس من خلال مكافآت مقابل الأعباء الإضافية عن استكمال النصاب التدريسي.

ويرى الحربي (٢٠١٥، ٨٨– ٨٩) أن التعليم الجامعي الموازي يتميز بأنه:

- تعليم مكمل للتعليم الاعتيادي لكنه ليس بديلاً عنه.
- تطبق عليه جميع لوائح التعليم الجامعي الاعتيادي، لكن أنظمته تتصف بمرونة أكثر.
- يوفر فرصًا تعليمية للمستفيدين الذين يطمحون لإكمال دراستهم وهم على رأس العمل.
- يراعي ظروف المستفيدين وخاصة ما يتعلق منها بالسن والوقت.
- يقدم برامج متنوعة برسوم دراسية محددة.
- يسهم في تنويع مصادر تمويل الجامعات وتوفير دخل إضافي لبرامجها وأنشطتها.
- يُعد نوعًا من أنواع التعليم المستمر أو التعليم مدى الحياة.

ومن خلال ما سبق يتضح أن التعليم الموازي يتميز بعدة خصائص وسمات تميزه عن غيره من أنماط التعليم الأخرى، فهو تعليم مرن في أهدافه وخططه، ويسير جنبًا إلى جنب مع التعليم النظامي، ويوفر فرصًا متنوعة للمتعلمين، ويراعي التوازن بين حاجات المتعلمين واحتياجات سوق العمل.

ولا شك أن هذا يؤكد أهمية وضرورة هذا النوع من التعليم؛ لما يحققه من أهداف مهمة مثل تحقيق مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص التعليمية، وتعزيز التعليم المستمر ومواجهة مشكلات التعليم الجامعي النظامي، وتوفير بدائل تمويلية للجامعات تمكنها من تقديم خدماتها على الوجه الأكمل للمستفيدين، بما يسهم في تطوير أداءها وتحقيق كفاءة مخرجاتها وارتباطها بسوق العمل.

وانطلاقًا من أن نجاح تطبيق التعليم الموازي بجامعة الأزهر يرتبط بشكل كبير بقناعة كافة أطراف العملية التعليمية بجدوى وأهمية هذا النظام، وفي مقدمتهم أعضاء هيئة التدريس، فإن الأمر يستلزم الوقوف على آرائهم اتجاهاتهم نحو تطبيق التعليم الموازي بجامعة الأزهر، وهو ما سعت الدراسة الحالية للكشف عنه في الإطار الميداني لها.

إجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها:

أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية

أ-منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي المسحي لفهم فلسفة التعليم الموازي وتحليل ملامحه وأهم خصائصه، والوقوف على أهمية تطبيقه تلبية لحاجات المتعلمين ولمواكبة احتياجات سوق العمل، والكشف عن رؤى واتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر حول تطبيق التعليم الموازي بالجامعة.

ب-أداة الدراسة:

تمثلت أداة جمع البيانات والمعلومات للدراسة في استبانة من إعداد الباحثين، وجهت إلى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر لمعرفة آرائهم واتجاهاتهم حول تطبيق نظام التعليم الموازي بالجامعة، وتكونت الاستبانة في صورتها النهائية من قسمين: تناول الأول منهما البيانات الأولية للمتغيرات الديموجرافية لعينة الدراسة، بينما تكون القسم الثاني من محاور الاستبانة حيث تكونت من (٥١) عبارة مقسمة على أربعة محاور رئيسة كالتالي:

- المحور الأول: أهداف نظام التعليم الموازي، ويتضمن (١٤) عبارة.
- المحور الثاني: سياسات القبول والتسجيل في نظام التعليم الموازي، ويتضمن (١١) عبارة.
- المحور الثالث: التخصصات والمناهج الدراسية في نظام التعليم الموازي، ويتضمن (١٦) عبارة.
- المحور الرابع: تمويل برامج نظام التعليم الموازي، ويتضمن (١٠) عبارات.

ج-صدق أداة الدراسة:

بعد بناء الاستبانة تم تقنينها من خلال التحقق من الصدق الظاهري بعرضها على مجموعة من الأساتذة في تخصصي أصول التربية والإدارة التربوية بالجامعات المصرية، وبعد تحكيم الاستبانة تم حذف

بعض العبارات التي أجمع ٩٠٪ من المحكمين على حذفها، وإضافة وتعديل بعض العبارات بناء على التغذية الراجعة، وكان لهذه الاقتراحات الأثر الأكبر في الوصول إلى عبارات الاستبانة بشكلٍ جيدٍ، وقد بلغت عبارات الاستبانة في صورتها النهائية (٥١) عبارة، وتم التحقق من صدق الاتساق الداخلي بتطبيق الاستبانة الأولية على عينة استطلاعية قوامها (٣٨) من أعضاء هيئة التدريس، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين العبارات وإجمالي محاورها، وكذلك بين المحاور وإجمالي الاستبانة، وكانت جميع معاملات الارتباط دالة. والجدولان التاليان يوضحان معاملات الارتباط بين العبارات وإجمالي محاور الاستبانة وبين المحاور وإجمالي الاستبانة.

جدول رقم (١)
معاملات ارتباط بيرسون بين الاستبانة مجملة ومحاورها الفرعية (ن=٣٨)

م	المحور	معامل الارتباط بالدرجة الكلية
المحور الأول	أهداف نظام التعليم الموازي.	٠,٨٢٣**
المحور الثاني	سياسات القبول والتسجيل في نظام التعليم الموازي.	٠,٨٩٣**
المحور الثالث	التخصصات والمناهج الدراسية في نظام التعليم الموازي.	٠,٩١٠**
المحور الرابع	تمويل برامج نظام التعليم الموازي.	٠,٨٥٩**

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل

جدول (٢)
معاملات ارتباط بيرسون بين العبارات وإجمالي محاور الاستبانة (ن=٣٨)

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
المحور الأول		المحور الثاني		المحور الثالث		المحور الرابع	
١	٠,٥٥٢**	١٥	٠,٥٤٠**	٢٦	٠,٦٨٢**	٤٢	٠,٨٠٩**
٢	٠,٧٧٢**	١٦	٠,٥٢٨**	٢٧	٠,٦٣١**	٤٣	٠,٦٩٣**
٣	٠,٥٨٨**	١٧	٠,٧٠٣**	٢٨	٠,٤٥٩**	٤٤	٠,٨٤٤**
٤	٠,٦٩٧**	١٨	٠,٦٣٧**	٢٩	٠,٧٢٠**	٤٥	٠,٨٥٧**
٥	٠,٧٢٣**	١٩	٠,٧٠٢**	٣٠	٠,٧١١**	٤٦	٠,٨٣٩**
٦	٠,٧١٨**	٢٠	٠,٥٨٩**	٣١	٠,٧٢٤**	٤٧	٠,٧٢٩**
٧	٠,٧١١**	٢١	٠,٦٩٩**	٣٢	٠,٦٩٩**	٤٨	٠,٨٨٦**
٨	٠,٧١٢**	٢٢	٠,٧٥٠**	٣٣	٠,٧١٢**	٤٩	٠,٨٢٧**
٩	٠,٦٨٣**	٢٣	٠,٧٢٥**	٣٤	٠,٦٠٦**	٥٠	٠,٨٢٢**
١٠	٠,٥٣٨**	٢٤	٠,٧٠٣**	٣٥	٠,٧٤٥**	٥١	٠,٨٤٤**
١١	٠,٧٦٣**	٢٥	٠,٥٨٥**	٣٦	٠,٨١١**		
١٢	٠,٦٨٢**		٠	٣٧	٠,٦٧٩**		
١٣	٠,٨٢٣**			٣٨	٠,٧٨٢**		
١٤	٠,٧٠٨			٣٩	٠,٦٢٧		
				٤٠	٠,٦٧٨		
				٤١	٠,٧١٩		

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل

يتضح من الجدولين (١، ٢) أن معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية الاستبانة بمحاورها الأربعة مع الدرجة الكلية للمحور التابعة موجبة وقوية، وتراوحت ما بين (٠,٨٢٣) إلى (٠,٩١٠)، كما أن معاملات الارتباط بين العبارات وإجمالي محاور الاستبانة موجبة وقوية وتراوحت ما بين (٠,٤٥٩) إلى (٠,٨٦٦)، وكلها معاملات ارتباط دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١)؛ مما يدل على قوة ارتباط المحاور والاستبانة وهو ما يؤكد صدق الاستبانة، وبذلك أصبحت الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي.

د-ثبات أداة الدراسة:

اعتمد الباحثان في حساب ثبات الاستبانة على استخدام طريقة معامل ألفا كرونباخ، وذلك بعد التطبيق على عينة الخبراء ويتضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول (٣)
الثبات للاستبانة مجملة ومحاورها الفرعية (ن=٣٨)

م	المحور	عدد العبارات	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)
المحور الأول	أهداف نظام التعليم الموازي	١٤	٠,٩١
المحور الثاني	سياسات القبول والتسجيل في نظام التعليم الموازي	١١	٠,٨٤
المحور الثالث	التخصصات والمناهج الدراسية في نظام التعليم الموازي	١٦	٠,٩١
المحور الرابع	تمويل برامج نظام التعليم الموازي	١٠	٠,٩٤
	إجمالي الاستبانة	٥١	٠,٩٦

يتضح من الجدول (٣) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لثبات الاستبانة قد بلغت (٠,٩٨٠) مرتفعة، كما يتضح أيضًا أن جميع قيم معامل ألفا كرونباخ (الثبات) في محاور الاستبانة كبيرة، حيث تراوحت القيم على المحاور ما بين (٠,٩٢٦)، و(٠,٩٤٧) ويفيد ذلك في تأكيد صلاحية الاستبانة فيما وضعت لقياسه، وإمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الدراسة الحالية، وقد يكون ذلك مؤشرًا جيدًا لتعميم نتائجها.

ه-مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر والبالغ عددهم (١٠١٥٩) عضوًا. (جامعة الأزهر، النشرة الإحصائية السنوية الإجمالية لعام ٢٠٢٢، ٢٠٢٣م).

و-عينة الدراسة:

تم التطبيق على عينة عشوائية نسبية من المجتمع الأصلي من كليات الجامعة العملية والنظرية المختلفة بالقاهرة والوجهين البحري والقبلي، وفقا لمعادلة ستيفن ثامبسون لتحديد حجم العينات في العلوم الإنسانية وقد تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية النسبية، ولتحديد حجم عينة البحث تم استخدام معادلة ستيفن ثامبسون (2012) **Steven Thompson** وصيغتها:

$$\mathbf{n}=\frac{N\times p(1-p)}{\left[\left[N-1\times\left(d^2\div z^2\right)\right]+p(1-p)\right]}$$

حيث **N** حجم المجتمع، و (**Z**) الدرجة المعيارية لمستوى الدلالة (٠,٠٥) ومستوى الثقة (٩٥٪) وتساوي (١,٩٦)، و (**d**) نسبة الخطأ وتساوي (٠,٠٥) و(**P**) القيمة الاحتمالية وتساوي (٠,٥٠) وبتطبيق

المعادلة السابقة يتضح أن حجم العينة الملائمة هو (٣٧١)، وتعد هذه العينة ممثلة للمجتمع المختار، نظرًا لتجانس أفراد المجتمع من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

ز- الخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة:

يعرض الباحثان للخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة، وذلك كما يلي:

جدول (٤)

توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغيرات الدراسة: (النوع، والدرجة العلمية، والتخصص، والمنصب)

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة
النوع	ذكر	٢٣٦	٦٣,٦
	أنثي	١٣٥	٣٦,٤
الدرجة العلمية	أستاذ	٧١	١٩,١
	أستاذ مساعد	٨٥	٢٢,٩
	مدرس	٢١٥	٥٨
التخصص	عملي	٥١	١٣,٧
	نظري	٣٢٠	٨٦,٣
المنصب الإداري	يشغل	٨٦	٢٣,٢
	لا يشغل	٢٨٥	٧٦,٨
	الإجمالي	٣٧١	١٠٠٪

يتضح من الجدول (٤) تنوع أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس حيث بلغت نسبة عدد المستجيبين وفقا لمتغير النوع من فئة الذكور ٦٣,٦٪، ونسبة الإناث ٣٦,٤٪، ووفقا لمتغير الدرجة العلمية جاءت استجابة درجة مدرس بنسبة ٥٨٪ ، يليها درجة أستاذ مساعد بنسبة ٢٢,٩٪ ، يليها درجة أستاذ بنسبة ١٩,١٪ ، وُتعد هي الأقل نظرًا لكثرة أعبائهم بين التدريس والإشراف العلمي والمناقشات وغيرها إلى جانب انشغال بعضهم في المناصب الإدارية. ووفقا لمتغير التخصص فقد بلغت نسبة المستجيبين من التخصص النظري ٨٦,٣٪، في حين بلغت نسبة المستجيبين من التخصص العملي ١٣,٧٪، وتعد هذه النسبة جيدة لكثرة عدد الأعضاء ذوي التخصص النظري بالجامعة وكثرة التخصصات النظرية بالجامعة، ووفقا لمتغير المنصب الإداري جاءت نسبة من لم يشغل منصبا إداريا ٧٦,٨٪ ، بينما بلغت نسبة من شغل منصبًا إداريًا ٢٣,٢٪ ، وقد يكون ذلك طبيعيا بسبب ارتفاع نسبة من لم يشغل منصبا إداريا مقارنة بمن شغل منصبًا، ولكثرة الأعباء المنوطة بمن تقلد منصبًا إداريًا؛ مما قد يعوقه عن الاستجابة. والشكل التالي يوضح تلك المتغيرات:

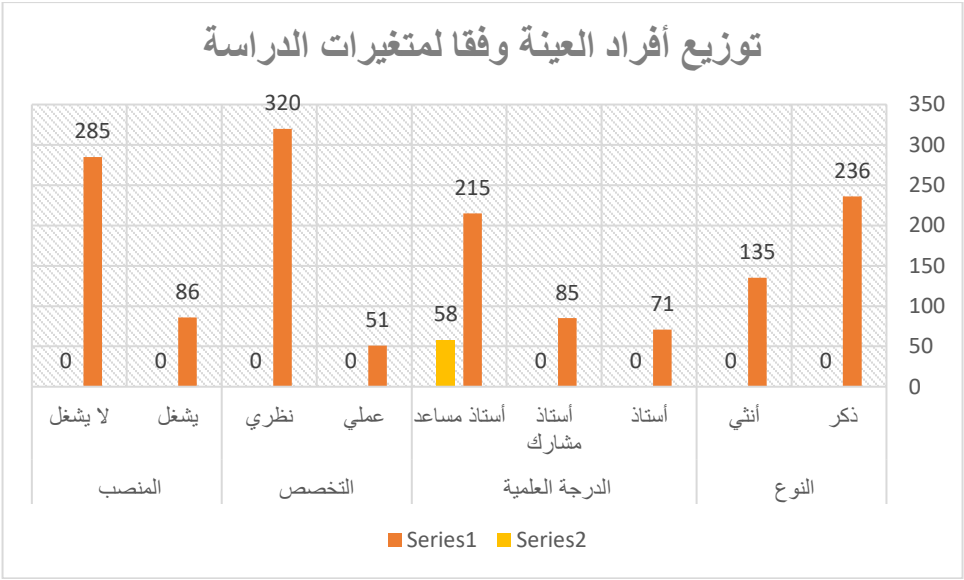

شكل (١) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغيرات الدراسة

ح-أساليب المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS) (Statistical Package for Social Sciences) في تحليل المعلومات، وبعد أن تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حيث استخدمت المعالجات الإحصائية التالية:

١. (معامل ألفا كرونباخ) (Cronbach's Alpha Coefficient) وذلك لحساب الثبات للاستبانة ومحاورها.
٢. معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمعرفة الصدق الداخلي لعبارات ومحاور للاستبانة من خلال حساب الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه.
٣. المتوسطات الحسابية Mean لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض آراء عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات الاستبانة، ولكل محور من المحاور من أجل ترتيب العبارات من حيث درجة الاستجابة حسب أعلى متوسط حسابي.
٤. تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة

عن متوسطها الحسابي، وكذلك لترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي لصالح الأقل تشتتا عند تساوى المتوسط الحسابي.

٥. تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي لتقييم إجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبانة بحيث تأخذ درجة الموافق (٣) درجات، ودرجة الموافقة إلى حد ما (٢) درجات، غير موافق (١) درجة واحدة وتم تصنيف الإجابات إلى خمسة مستويات متساوية المدى من خلال المعادلة التالية: طول الفئة = (أكبر قيمة _ أقل قيمة) / عدد بدائل الأداة =٣-١/٣=٠,٦٦ للحصول على التصنيف المشار إليه في الجدول التالي:

جدول (٥)
درجة الموافقة لدى عينة الدراسة

المستوى / الأسلوب	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق
المتوسط الحسابي	من(2.34) فأكثر	من(1.67):إلى (2.33)	أقل من (1.67)

ثانيًا: نتائج الدراسة الميدانية

يعرض الباحثان لاستجابات عينة الدراسة على الاستبانة مجملة ثم على محاورها تفصيلاً كما يأتي:

١- نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة مجملة:

جدول رقم (٦)
المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة على محاور الاستبانة مجملة

م	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
١	أهداف نظام التعليم الموازي.	2,75	0,322	٤	موافق
٢	سياسات القبول والتسجيل في نظام التعليم الموازي.	2,77	0,307	٣	موافق
٣	التخصصات والمناهج الدراسية في نظام التعليم الموازي.	2,84	0,273	١	موافق
٤	تمويل برامج نظام التعليم الموازي.	2,81	0,363	٢	موافق
	الإجمالي	2,79	0,270	---	موافق

يتضح من الجدول (٦) موافقة أفراد عينة الدراسة على محاور الاستبانة بصورة مجملة بمتوسط حسابي مقداره (٢,٧٩) وانحراف معياري (٠,٢٧٠)، مما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة (موافق) على تطبيق نظام التعليم الموازي بجامعة الأزهر، وربما يرجع ذلك إلى إدراك عينة الدراسة لأهمية تطبيق نظام التعليم الموازي بالجامعة، لما قد يحققه من مزايا عديدة أهمها: إتاحة تخصصات وبرامج تربوية جديدة ومتنوعة يحتاجها سوق العمل، وكذلك مناهج دراسية حديثة تتضمن مقررات وأساليب وطرق تدريس

وأساليب تقويم حديثة تناسب قدرات الطلاب وتواكب متغيرات العصر، إلى جانب اسهام نظام التعليم الموازي في توفير التمويل الذي تحتاجه الجامعة للإنفاق على العملية التعليمية؛ لتحسين مرافقها وتحقيق جودة تعليمها وتطوير خدماتها وزيادة كفاءة مخرجاتها، خاصة في ظل محدودية التمويل الحكومي المخصص لها من الدولة، بالإضافة إلى ما يوفره هذا النظام من المرونة اللازمة في عمليات القبول والتسجيل من خلال إتاحة خيارات وبدائل متعددة أمام الطلاب ووجود معايير وشروط واضحة ومحددة لقبول وتسجيل الطلاب في التخصصات المختلفة، علاوة على ما يحققه تطبيق نظام التعليم الموازي من أهداف تلبية لرغبات واحتياجات الأفراد الذين يرغبون في إكمال تعليمهم الجامعي أو تطوير مهاراتهم وخاصة من يمثل البُعد الجغرافي عائقًا لهم في تحقيق ذلك، والإسهام في زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعة من الطلاب الذين لم يتمكنوا من الالتحاق أو الاستمرارية في تخصص معين، فضلاً عن استثمار الموارد المادية والبشرية بالجامعة بطريقة مستدامة.

وفيما يتعلق بترتيب محاور الاستبانة، فقد جاءت نسبة الاستجابة على المحور الثالث (التخصصات والمناهج الدراسية في نظام التعليم الموازي) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقداره (٢,٨٤) وانحراف معياري (٠,٢٧٣)، وجاءت استجاباتهم على المحور الرابع (تمويل برامج نظام التعليم الموازي) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي مقداره (٢,٨١) وانحراف معياري (٠,٣٦٣)، بينما جاءت استجاباتهم على المحور الثاني (سياسات القبول والتسجيل في نظام التعليم الموازي) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي مقداره (٢,٧٧) وانحراف معياري (٠,٣٠٧)، وجاءت استجاباتهم على عبارات المحور الأول (أهداف نظام التعليم الموازي) في المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي مقداره (٢,٧٥) وانحراف معياري (٠,٣٢٢). وقد تعزي هذه النتائج إلى اهتمام عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في المقام الأول بما يتيحه نظام التعليم الموازي من تخصصات وبرامج جديدة يحتاجها سوق العمل وغير متوفرة في التعليم النظامي، إلى جانب تضمنه مناهج دراسية متطورة وغير تقليدية تواكب متغيرات العصر الحالي، كما ينصب اهتمامهم أيضًا على مزايا تطبيق نظام التعليم الموازي والذي يوفر التمويل اللازم للجامعة في ظل التوسع الأفقي الذي تشهده جامعة الأزهر والتي تخطي عدد كلياتها (١٠٠) كلية، وفي ظل الزيادة المطردة في أعداد الطلاب الملتحقين بها، وما يتطلبه ذلك من توفير موارد تمويلية في ظل محدودية التمويل الحكومي؛ الأمر الذي جعل أعضاء هيئة التدريس يوافقون بدرجة كبيرة جدًا على تطبيق نظام التعليم الموازي بالجامعة.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة مبيريك (٢٠١٩) والتي توصلت إلى ارتفاع جودة معايير القبول في برامج التعليم الموازي، وارتفاع جودة أساليب التدريس والتقويم المستخدمة في التعليم الموازي بجامعة الملك سعود. بينما تختلف مع نتائج دراسة الصقر (٢٠١٨) التي توصلت إلى أن أعضاء هيئة التدريس

وطلبة الدراسات العليا في كلية التربية جامعة الملك خالد لم يعطوا تقديرًا مناسبًا لجميع المؤشرات المقترحة لجودة برامج التعليم الموازي.

(١) نتائج استجابات أفراد العينة على محاور الاستبانة تفصيلاً:

أ- النتائج الخاصة بالمحور الأول (أهداف نظام التعليم الموازي):

وللتعرف على النتائج المتعلقة بالمحور الأول تم حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة، نحو أهداف نظام التعليم الموازي، كما تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلٍّ منها، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٧)
المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة على المحور الأول (أهداف نظام التعليم الموازي)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
١	استثمار الموارد المادية والبشرية بالجامعة بطريقة مستدامة	2.8140	.40990	3	موافق
٢	تدعيم التعليم النظامي وتجاوز عقباته وإصلاح بعض جوانب القصور التي قد تحدث فيه	2.7466	.47129	9	موافق
٣	الإسهام في زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعة من الطلاب الذين لم يتمكنوا من الالتحاق أو الاستمرارية في تخصص ما.	2.8059	.41599	4	موافق
٤	إتاحة الفرصة للحصول على شهادات دراسية مكافئة للتعليم النظامي	2.7008	.55456	12	موافق
٥	تلبية احتياجات الأفراد الذين يرغبون في إكمال تعليمهم الجامعي أو تطوير مهاراتهم	2.8571	.35040	1	موافق
٦	تحقيق ديمقراطية التعليم من خلال إقرار حق كل فرد في اختيار نوعية التعلم والتخصص.	2.7601	.46976	7	موافق
٧	تقديم تعليم يماثل التعليم النظامي في كافة جوانبه.	2.6092	.58432	14	موافق
٨	تأهيل الدارسين لتخصصات أكثر طلبا في سوق العمل المحلية والدولية	2.7574	.47695	8	موافق
٩	إتاحة الفرص التعليمية لمن يشكل البُعد الجغرافي عائقا لديهم لمواصلة تعليمهم	2.8032	.39809	5	موافق
١٠	إتاحة الفرصة لمن هم على رأس العمل للالتحاق بالبرامج الجامعية	2.7305	.51214	11	موافق
١١	توفير موارد مالية للجامعة تساعدها في الإنفاق على العملية التعليمية	2.8491	.38746	2	موافق
١٢	مسايرة الاتجاهات العالمية المعاصرة المتمثلة في استقلال الجامعات إداريًا وماليًا.	2.7978	.42183	6	موافق
١٣	تحقيق التكامل مع التعليم النظامي بتقديم خيارات	2.7412	.50178	10	موافق

	تعليمية أكثر تنوعًا.				
١٤	تقليص الفجوة بين العرض والطلب على مقاعد التعليم الجامعي	2.6307	.58451	13	موافق
	الإجمالي	2,75	0,322	--	موافق

يتضح من الجدول (٧) حسب استجابات أفراد العينة؛ أن المتوسط الحسابي لعبارات المحور الأول (أهداف نظام التعليم الموازي) بلغ (٢,٧٥) من أصل (٣) درجات، مما يعني أن استجاباتهم على المحور بدرجة (موافق) مما يعكس وجود اتجاه إيجابي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر نحو أهداف نظام التعليم الموازي بالجامعة؛ وقد يعزي ذلك إلى ارتفاع مستوى وعي أعضاء هيئة التدريس بأهمية نظام التعليم الموازي وإدراكهم لما يسعى إليه من أهداف واقعية مثل تلبية احتياجات الأفراد الذين يرغبون في إكمال تعليمهم الجامعي أو تطوير مهاراتهم توفير موارد مالية للجامعة تساعدها في الإنفاق على العملية التعليمية، مسايرة الاتجاهات العالمية المعاصرة المتمثلة في استقلال الجامعات إداريًا وماليًا والإسهام في زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعة من الطلاب الذين لم يتمكنوا من الالتحاق وغيرها من الأهداف المهمة التي يسعى نظام التعليم الموازي إلى تحقيقها.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة باروم (٢٠٠٥) التي توصلت إلى إجماع عينة الدراسة على أن التعليم الموازي يوفر الفرص لتحقيق متطلبات المجتمع ممثلة في احتياجات سوق العمل. كما تتفق أيضًا مع نتائج دراسة جانسينك وسترومر **Jansink& Streumer (2005)** التي توصلت إلى أن تقديم برامج التعليم الموازي المدفوع يستهدف سد الفجوة بين التعلم وسوق العمل وتوفير ظروف إيجابية للتعلم. كما تتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة المنقاش والتركي (٢٠١٥) والتي توصلت إلى أن أهداف التعليم الموازي في جامعة طيبة جيدة وواضحة وتناسب الاحتياجات ومتطلبات التنمية وتكافؤ الفرص التعليمية، وأن هناك عوامل قوة تتعلق بالقبول والتسجيل واللوائح المنظمة لذلك. بينما تختلف هذه النتائج مع نتائج دراسة مسلَّم (٢٠٠٨) والتي توصلت إلى أن اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز تشير إلى غموض أهداف التعليم الموازي بالجامعة. كما تختلف أيضًا مع نتائج دراسة دود **Dodd (2012)** التي توصلت إلى ٧٥٪ من أفراد عينة الدراسة من طلاب كلية الاقتصاد بجامعة أديلايد الاسترالية كانوا يحملون تصورًا سابقًا سلبيًا عن التعليم الموازي قبل الالتحاق به، بينما أوضح ما يقرب من ١٨٪ من أفراد العينة أنهم لا يزالون يحملون تصورًا سلبيًا عن التعليم الموازي بعد مشاركتهم في برامجه. كما تختلف النتائج أيضًا مع نتائج دراسة القرني (٢٠١٥) التي توصلت إلى أن ماهية التعليم الموازي لازالت غامضة في أذهان الطلاب والطالبات بالجامعات السعودية.

وفيما يتعلق بترتيب عبارات المحور الأول، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية لها ما بين (٢,٧٥– ٢,٦٠) درجة من أصل (3) درجات مما يدل على تقارب آراء أفراد العينة حول معظم عبارات المحور، مما يعكس اتفاق اتجاهات أعضاء هيئة التدريس الإيجابية نحو أهداف نظام التعليم الموازي. وجاءت العبارة (٥) ومضمونها (تلبية احتياجات الأفراد الذين يرغبون في إكمال تعليمهم الجامعي أو تطوير مهاراتهم) في الترتيب الأول من حيث أعلى العبارات استجابة بمتوسط حسابي (٢,٨٥) ، تلتها العبارة (١١) ومضمونها (توفير موارد مالية للجامعة تساعدها في الإنفاق على العملية التعليمية) في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (٢,٨٤)، تلتها العبارة (١) ومضمونها (استثمار الموارد المادية والبشرية بالجامعة بطريقة مستدامة) في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (٢,٨١). ويمكن تفسير ذلك في ضوء رؤية أعضاء هيئة التدريس لأولويات أهداف التعليم الموازي والتي تتمثل في تلبية احتياجات الراغبين في التعليم الجامعي إقرارا بمبدأ التعليم حق للجميع بما يحقق ديمقراطية التعليم، ورغبتهم الملحة في توفير مصادر تمويل بديلة تساعد الجامعة في الإنفاق على التعليم، وبما يعود عليهم في المقام الأول من خلال زيادة الرواتب والمكافآت والحوافز، وتطلعهم إلى تطبيق نظام التعليم الموازي بالجامعة بما يسهم في استثمار الموارد المادية والبشرية بها بشكل مستدام؛ الأمر الذي يعود على الجامعة والمجتمع بالنفع.

وتتفق هذه النتائج مع ما أكدت عليه دراسة الطرباقية (٢٠٠٥، ٢٦٥– ٢٦٦) أن تطبيق التعليم الموازي بالجامعات يساعد في استيعاب الطلاب الذين لم يتمكنوا من الالتحاق أو الاستمرارية في التعليم، وكذلك الاستفادة من إمكانات أعضاء هيئة التدريس وتحسين دخولهم وتحقيق موارد مالية للجامعة تساعدها في الإنفاق الجيد على التعليم. كما يتفق مع ما أكدت عليه دراسة جلال ومتولى (٢٠٢١، ٧٦) بأن التعليم الموازي نمط مستهدف لجامعة الأزهر وهو بمثابة طوق نجاة يوفر دعمًا كبيرًا لها ويقدم رافدًا كبيرًا لتطوير كافة العمليات التعليمية بها، ويعمل على استثمار الموارد دون تجفيف المنابع فيحقق الدعم المالي ويحافظ على رسالة الأزهر وجامعته.

بينما جاءت العبارات (٧، ١٤، ٤) ومضمونها (تقديم تعليم يماثل التعليم النظامي في كافة جوانبه)، (تقليص الفجوة بين العرض والطلب على مقاعد التعليم الجامعي)، (إتاحة الفرصة للحصول على شهادات دراسية مكافئة للتعليم النظامي)، أقل العبارات استجابة من قبل عينة الدراسة بمتوسطات حسابية (٢,٦٠)، (٢,٦٣)، (٢,٧٠) على الترتيب رغم وقوعها جميعا في نطاق الاستجابة المرتفعة بدرجة (موافق). وربما يرجع ذلك إلى تصور أعضاء هيئة التدريس أن نظام التعليم الموازي يختلف عن التعليم النظامي في جوانب كثيرة، حيث يتيح تخصصات وبرامج جديدة تناسب احتياجات سوق العمل، ويقدم مناهج دراسية متطورة تواكب متغيرات العصر، ورؤيتهم أيضًا أن نظام التعليم الموازي يتيح الفرص

للحصول على شهادات دراسية معتمدة تكافئ تمامًا ما يقدمه التعليم النظامي بما يضمن التقدم بها للوظائف المختلفة. وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة الأحمد (٢٠١٢) التي توصلت إلى ضرورة تقنين التعليم الموازي بصورة تجعله منتظمًا ومساويًا للتعليم النظامي، ووجوب التكامل بين التعليم الموازي والتعليم النظامي.

ب–النتائج الخاصة بالمحور الثاني (سياسات القبول والتسجيل في نظام التعليم الموازي):

وللتعرف على النتائج المتعلقة بالمحور الثاني تم حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة، نحو سياسات القبول والتسجيل في نظام التعليم الموازي، كما تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلٍّ منها، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٨)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة على المحور الثاني (سياسات القبول والتسجيل في نظام التعليم الموازي)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
١٥	توجيه القبول بواسطة هذا النظام إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل.	2.7278	.54896	9	موافق
١٦	قبول الطلاب الحاصلين على الثانوية الأزهرية دون التقيد بالسن وسنة الحصول على المؤهل.	2.5553	.72339	11	موافق
١٧	تسهيل إجراءات القبول والتسجيل في برامج التعليم الموازي للراغبين في الالتحاق بها.	2.7709	.48637	7	موافق
١٨	الإعلان عن فتح باب القبول للراغبين مرة أو مرتين سنويا.	2.6739	.60969	10	موافق
١٩	يحدد مكتب تنسيق الموازي بالتعاون مع الأقسام العلمية التخصصات المرغوبة والمطلوبة قي سوق العمل	2.7817	.48019	6	موافق
٢٠	السماح بالتحويل من تخصص إلى آخر ومن كلية إلى أخرى وفقا للقواعد المعمول بها في الجامعة.	2.7898	.46962	5	موافق
٢١	وجود معايير وشروط واضحة ومحددة لقبول وتسجيل الطلاب في التخصصات المختلفة.	2.9057	.31920	1	موافق
٢٢	وجود دليل إرشادي به معلومات عن البرامج المتاحة وشروط التسجيل والقبول	2.8760	.35373	2	موافق
٢٣	وجود خيارات متعددة أمام الطلاب لاختيار التخصص عند الالتحاق بالتعليم الموازي	2.8652	.39340	3	موافق
٢٤	وجود مرونة للدخول والخروج لبرامج التعليم الموازي أو تعديل المسار.	2.7358	.50434	8	موافق
٢٥	كفاية مدة البرنامج الأكاديمي لإكساب الطلاب المهارات المطلوبة في التخصص	2.8518	.40552	4	موافق
	الإجمالي	2,77	0,307		موافق

يتضح من الجدول (٨) حسب استجابات أفراد العينة؛ أن المتوسط الحسابي لعبارات المحور الثاني (سياسات القبول والتسجيل في نظام التعليم الموازي) بلغ (٢,٧٧) من أصل (٣) درجات، مما يعني أن استجاباتهم على المحور بدرجة (موافق)، ويعكس وجود اتجاه إيجابي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر نحو سياسات القبول والتسجيل في نظام التعليم الموازي بالجامعة. ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما توفره سياسة القبول والتسجيل في نظام التعليم الموازي من إيجابيات عديدة أهمها: إتاحة بدائل وخيارات متعددة أمام الطلاب لاختيار التخصص المناسب لهم، والسماح للطلاب بالتحويل من تخصص إلى آخر ومن كلية إلى أخرى وفقا للقواعد المعمول بها في الجامعة، ووجود مرونة للدخول والخروج لبرامج التعليم الموازي أو تعديل المسار، بحيث يتم كل ذلك في ظل معايير وشروط واضحة ومحددة لقبول وتسجيل الطلاب في التخصصات المختلفة. وتتفق هذه النتائج مع ما أكدته دراسة شعبان ونصر (٢٠١٢، ١) بأن الأخذ ببرامج التعليم الموازي أصبح ضرورة حتمية نتيجة زيادة الطلب على التعليم الجامعي، وظهور الحركات والأيدولوجيات الاجتماعية فيما يتعلق بالتعليم والمواطنة، ولتلبية الحاجة إلى ديمقراطية تعليمية تناسب جميع أفراد المجتمع في مختلف فئاتهم العمرية والاقتصادية والمهنية ومواقعهم الجغرافية. كما تتفق هذه النتائج أيضًا مع نتائج دراسة السالوس والصديقي (٢٠١٤) في أن وحدة القبول والتسجيل في نظام التعليم الموازي تتيح أمام الطالبات خيارات محددة للتخصص، بينما تختلف معها في أن معظم هذه الخيارات لا تواكب احتياجات سوق العمل، وأنه لا يُسمح للطالبة بالتحويل من برنامج إلى برنامج آخر.

وفيما يتعلق بترتيب عبارات المحور الثاني، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية لها ما بين (٢,٧٥– ٢,٦٠) درجة من أصل (٣) درجات؛ مما يدل على تقارب آراء أفراد العينة حول معظم عبارات المحور، ويعكس اتفاق اتجاهات أعضاء هيئة التدريس الإيجابية نحو سياسات القبول والتسجيل في نظام التعليم الموازي. وجاءت العبارة (٢١) ومضمونها (وجود معايير وشروط واضحة ومحددة لقبول وتسجيل الطلاب في التخصصات المختلفة) في الترتيب الأول من حيث أعلى العبارات استجابة بمتوسط حسابي (٢,٩٠) ، تلتها العبارة (٢٢) ومضمونها (وجود دليل إرشادي به معلومات عن البرامج المتاحة وشروط التسجيل والقبول) في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (٢,٨٧)، ويمكن تفسير ذلك في ضوء إيمان أعضاء هيئة التدريس أن وجود معايير واضحة ومحددة للقبول والتسجيل في نظام التعليم الموازي يضمن تحقيق تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة التعليمية على الجميع دون تمييز، وأن عملية القبول والتسجيل تتطلب توفر دليل إرشادي يتضمن معلومات عن التخصصات والبرامج الدراسية المتاحة، ويوضح الشروط المطلوبة للقبول والتسجيل بها بما يساعد في تسهيل إجراءات القبول والتسجيل للراغبين في الالتحاق بالتخصصات والبرامج، ويضمن جذب أكبر عدد ممكن من الراغبين في الالتحاق بالتعليم الموازي.

بينما جاءت العبارتان (١٦، ١٨) ومضمونهما (قبول الطلاب الحاصلين على الثانوية الأزهرية دون التقيد بالسن وسنة الحصول على المؤهل)، (الإعلان عن فتح باب القبول للراغبين مرة أو مرتين سنويًا)، أقل العبارات استجابة من قبل عينة الدراسة بمتوسطات حسابية (٢,٥٥)، (٢,٦٧)، على الترتيب رغم وقوعها في نطاق الاستجابة المرتفعة بدرجة (موافق). وربما يرجع ذلك إلى رغبة أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر في أن يكون الالتحاق بالتعليم الموازي بالجامعة قاصرًا على خريجي الثانوية الأزهرية دون غيرهم بما يكفل لهم خصوصيتهم وصبغتهم الدينية التي تميزهم عن غيرهم من خريجي الجامعات المصرية الأخرى، وبما يحافظ على هويتهم الأزهرية بشكل أكبر، لكن قد يرى بعض أعضاء هيئة التدريس ضرورة التقيد بسن محدد خاصة في الحصول على المؤهل الدراسي أسوة بالجامعات المصرية التي طبقت هذا النظام، وحتى لا يتأثر المتقدم للالتحاق بنظام التعليم الموازي ببعده سنوات طويلة عن التعليم فينعكس ذلك سلبيًا على مستواه التعليمي وعلى سمعة الجامعة بشكل عام، وقد ظهر ذلك واضحًا من بعض تعليق بعض أفراد عينة الدراسة أثناء تطبيق أداة الدراسة عليهم، كما يمكن تفسير هذه النتائج أيضًا في ضوء أن إتاحة الفرصة لفتح باب القبول للراغبين في الالتحاق بنظام التعليم الموازي أكثر من مرة خلال العام الدراسي يعمل على جذب أكبر عدد من الدارسين الراغبين في الالتحاق ببرامج التعليم الموازي، وهو ما يعود بالنفع على الجامعة وزيادة مدخلاتها التمويلية. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة حجاجي وآخران (٢٠٢٠) والتي توصلت إلى ضرورة العمل على تقنين التعليم الموازي بالشكل الذي يجعله أكثر وضوحًا أمام أفراد المجتمع المصري.

ج– النتائج الخاصة بالمحور الثالث (التخصصات والمناهج الدراسية في نظام التعليم الموازي):

وللتعرف على النتائج المتعلقة بالمحور الثالث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة، نحو التخصصات والمناهج الدراسية في نظام التعليم الموازي، كما تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلٍ منها، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٩)
المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة على المحور الثالث (التخصصات والمناهج الدراسية في نظام التعليم الموازي)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
٢٦	إتاحة تخصصات دراسية متنوعة تسمح للطالب بحرية الاختيار بينها	2.8895	.36933	3	موافق
٢٧	وجود تخصصات ومسارات جديدة في برامج التعليم الموازي تناسب احتياجات سوق العمل	2.7898	.46962	14	موافق
٢٨	يتوقع أن تتضمن برامج التعليم الموازي تخصصات تربوية وإنسانية وشرعية	2.7062	.61287	16	موافق
٢٩	يؤمل أن تتميز المناهج الدراسية بحداثتها ومواكبتها للاتجاهات المعاصرة	2.8302	.39695	11	موافق
٣٠	يتوقع من المناهج الدراسية إكساب المتعلمين القدرات العقلية المتنوعة	2.8356	.39240	10	موافق
٣١	يؤمل أن تحقق المناهج الدراسية الربط بين النظرية والتطبيق في تعليم الطلاب	2.8652	.36488	6	موافق
٣٢	يتوقع أن تتضمن المقررات الدراسية موضوعات بينية تفرضها طبيعة العصر	2.8571	.37282	8	موافق
٣٣	يتوقع أن يتم تدريب الطلاب على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم	2.8383	.39007	9	موافق
٣٤	يؤمل اعتماد أسلوب التعلم في التعليم الموازي على النشاط الذاتي للمتعلم	2.7439	.52162	15	موافق
٣٥	يجب توفر دليل يوضح أهداف المقررات الدراسية وتوصيف محتواها	2.8598	.37021	7	موافق
٣٦	يجب أن تنمي المقررات الدراسية قدرة الطلاب على التحليل وتوظيف المعلومات.	2.9353	.27728	1	موافق
٣٧	تتناسب أساليب التدريس الحديثة المستخدمة مع السمات الشخصية والظروف المعيشية للمتعلمين	2.8032	.45511	13	موافق
٣٨	يجب أن تتناسب استراتيجيات التدريس المستخدمة مع نواتج التعلم المستهدفة	2.9111	.31221	2	موافق
٣٩	توافق مواعيد المحاضرات مع الظروف العملية والاجتماعية للدارسين	2.8302	.46003	12	موافق
٤٠	يتوقع إتاحة الفرصة لطلاب التعليم الموازي للاستفادة من خدمات مكتبة الجامعة	2.8679	.36216	5	موافق
٤١	يؤمل أن تستخدم أساليب حديثة للتقويم تراعي الفروق الفردية بين الطلاب	2.8841	.37495	4	موافق
	الإجمالي	2,84	0,273		موافق

يتضح من الجدول (٩) حسب استجابات أفراد العينة؛ أن المتوسط الحسابي لعبارات المحور الثالث (التخصصات والمناهج الدراسية في نظام التعليم الموازي) بلغ (٢,٨٤) من أصل (٣) درجات، مما يعني

أن استجاباتهم على المحور بدرجة (موافق)، مما يعكس وجود اتجاه إيجابي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر نحو التخصصات والمناهج الدراسية في نظام التعليم الموازي. ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما يتيحه هذا النظام من تخصصات وبرامج دراسية جديدة تناسب احتياجات سوق العمل، كما يقدم مناهج دراسية حديثة ومتميزة تراعي احتياجات وميول وقدرات المتعلمين، وتنمي لديهم مهارات التحليل وتوظيف المعلومات، وتحقق الربط بين النظرية والتطبيق في تعليم الطلاب، وتواكب الاتجاهات المعاصرة في هذا المجال.

وفيما يتعلق بترتيب عبارات المحور الثالث، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية لها ما بين (٢,٩٣– ٢,٧٠) درجة من أصل (٣) درجات؛ مما يدل على تقارب آراء أفراد العينة حول معظم عبارات المحور، ويعكس اتفاق اتجاهات أعضاء هيئة التدريس الإيجابية نحو أهداف نظام التعليم الموازي. وجاءت العبارة (٣٦) ومضمونها (يجب أن تنمي المقررات الدراسية قدرة الطلاب على التحليل وتوظيف المعلومات) في الترتيب الأول من حيث أعلى العبارات استجابة بمتوسط حسابي (٢,٩٣) ، تلتها العبارة (٣٨) ومضمونها (يجب أن تتناسب استراتيجيات التدريس المستخدمة مع نواتج التعلم المستهدفة) في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (٢,٩٢)، تلتها العبارة (٢٦) ومضمونها (إتاحة تخصصات دراسية متنوعة تسمح للطالب بحرية الاختيار بينها) في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (٢,٢٨٨)، تلتها العبارة (٤١) ومضمونها (يؤمل أن تستخدم أساليب حديثة للتقويم تراعي الفروق الفردية بين الطلاب) في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي (٢,٢٨٨). ويمكن تفسير ذلك في ضوء اتفاق أعضاء هيئة التدريس بأن أهم ما يتميز به نظام التعليم الموازي عن التعليم النظامي التقليدي هو إتاحة التخصصات والبرامج الجديدة والسماح للطالب فرصة الاختيار من بينها ما يناسب قدراته وظروفه، إلى تقديمه المناهج الدراسية بما تتضمنه من مقررات واستراتيجيات تدريس وأساليب تقويم تتميز بالحداثة ومواكبة المستحدثات التكنولوجية المعاصرة مثل تطبيقات الذكاء الاصطناعي وغيرها، وهو ما يحتاجه سوق العمل اليوم على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

بينما جاءت العبارات (٢٨، ٣٤، ٢٧، ٣٧) ومضمونها (يتوقع أن تتضمن برامج التعليم الموازي تخصصات تربوية وإنسانية وشرعية)، (يؤمل اعتماد أسلوب التعلم في التعليم الموازي على النشاط الذاتي للمتعلم)، (وجود تخصصات ومسارات جديدة في برامج التعليم الموازي تناسب احتياجات سوق العمل)، (تتناسب أساليب التدريس الحديثة المستخدمة مع السمات الشخصية والظروف المعيشية للمتعلمين)، أقل العبارات استجابة من قبل عينة الدراسة بمتوسطات حسابية (٢,٧٠)، (٢,٧٤)، (٢,٧٨) (٢,٨٠) على الترتيب رغم وقوعها جميعا في نطاق الاستجابة المرتفعة بدرجة (موافق). وربما يرجع ذلك إلى رغبة

أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر في تطبيق نظام التعليم الموازي بالكليات المختلفة التربوية والإنسانية والشرعية وعدم اقتصار تطبيقه على الكليات العملية فقط، خاصة في ظل ما يتحيه هذا النظام من مسارات وتخصصات جديدة تناسب احتياجات سوق العمل، وتطلع أعضاء هيئة التدريس بهذه الكليات إلى الاستعانة بهم للعمل في هذا النظام بما يساعد على تحسين دخولهم في ظل تدنيها بشكل كبير، إلى جانب استثمار كثير من الطاقات المادية والبشرية المهدرة في الكليات التربوية والإنسانية والشرعية بما يعود بالنفع على الجامعة والمجتمع.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة الصقر (٢٠١٨) التي توصلت إلى أن استجابات أعضاء هيئة التدريس حول مؤشرات جودة برامج التعليم الموازي في كلية التربية جامعة الملك خالد جاءت بدرجة كبيرة. بينما تختلف هذه النتائج مع نتائج دراسة السالوس والصديقي (٢٠١٤) والتي توصلت إلى أنه يتم الاعتماد على طرق التدريس التقليدية في نظام التعليم الموازي بجامعة طيبة. كما توصلت نتائج دراسة المنقاش والتركي (٢٠١٥) إلى أنه لا يوجد رضا لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة طيبة عن محتوى المقررات الدراسية في نظام التعليم الموازي بالجامعة.

د- النتائج الخاصة بالمحور الرابع (تمويل برامج نظام التعليم الموازي):

وللتعرف على النتائج المتعلقة بالمحور الرابع تم حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة، نحو تمويل برامج نظام التعليم الموازي، كما تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلٍّ منها، وذلك كما يلي:

جدول رقم (١٠)
المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة على المحور الرابع (تمويل برامج نظام التعليم الموازي)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
٤٢	وجود أنظمة إدارية مالية جيدة لضبط أوجه الصرف	2.8652	.39340	2	موافق
٤٣	تناسب رسوم الدراسة في برامج التعليم الموازي إمكانيات الطلاب	2.8086	.43933	8	موافق
٤٤	وجود فنيين في التقنية لتقديم الدعم المباشر للعملية التعليمية	2.8329	.44612	5	موافق
٤٥	توظيف مصادر تمويل التعليم الموازي في تطويره وتحسين خدماته	2.8356	.41904	3	موافق
٤٦	تقديم الدعم المادي لأعضاء هيئة التدريس المشتركين في برنامج الموازي.	2.8113	.47872	7	موافق
٤٧	تشجيع المجتمع المحلي على المشاركة في تمويل برامج التعليم الموازي	2.7332	.52654	10	موافق
٤٨	توفير الدعم المالي اللازم لشراء الأدوات والأجهزة التقنية اللازمة لتطبيق التعليم الموازي	2.8302	.42331	6	موافق
٤٩	تقديم الدعم التقني والفني اللازم لمنظومة التعليم الموازي من جانب وزارة الاتصالات والمعلومات.	2.7663	.50583	9	موافق
٥٠	تقديم حوافز مادية ومكافئات للمتميزين في برنامج التعليم الموازي	2.8356	.44409	4	موافق
٥١	التسويق الجيد لبرامج التعليم الموازي بما يسهم في جذب المشاركين فيها والممولين لها	2.8760	.38308	1	موافق
	الإجمالي	2,81	0,363		موافق

يتضح من الجدول (١٠) حسب استجابات أفراد العينة؛ أن المتوسط الحسابي لعبارات المحور الرابع (تمويل برامج نظام التعليم الموازي) بلغ (٢,٨١) من أصل (٣) درجات، مما يعني أن استجاباتهم على المحور بدرجة (موافق)، مما يعكس وجود اتجاه إيجابي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر نحو تمويل برامج نظام التعليم الموازي بالجامعة. وقد يعزي ذلك إلى اتفاق أعضاء هيئة التدريس على أن الهدف الأساسي من تطبيق نظام التعليم الموازي بجامعة الأزهر هو توفير مصادر تمويلية إضافية للجامعة تعينها على تلبية الاحتياجات المادية للجامعة لا سميا في ظل محدودية الموارد المخصصة لها من قبل الدولة، وفي ظل التوسع الكبير الذي تشهده الجامعة في ربوع مصر وبين مناطقها الجغرافية المختلفة، وزيادة الطلب الاجتماعي مؤخرا على الالتحاق بالتعليم الجامعي الأزهري والزيادة المطردة في أعداد الطلاب الراغبين في

الالتحاق بجامعة الأزهر، ولا شك أن ذلك يستلزم توفير موارد مالية كافية لتلبية تلك الاحتياجات والتطلعات.

وفيما يتعلق بترتيب عبارات المحور الثاني، فق تراوحت المتوسطات الحسابية لها ما بين (٢,٨٧– ٢,٧٣) درجة من أصل (٣) درجات مما يدل على تقارب آراء أفراد العينة حول معظم عبارات المحور، ويعكس اتفاق اتجاهات أعضاء هيئة التدريس الإيجابية نحو تمويل برامج نظام التعليم الموازي. وجاءت العبارة (٥١) ومضمونها (التسويق الجيد لبرامج التعليم الموازي بما يسهم في جذب المشاركين فيها والممولين لها) في الترتيب الأول من حيث أعلى العبارات استجابة بمتوسط حسابي (٢,٨٧) ، تلتها العبارة (٤٢) ومضمونها (وجود أنظمة إدارية مالية جيدة لضبط أوجه الصرف) في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (٢,٨٦)، ويمكن تفسير ذلك في ظل رؤية أعضاء هيئة التدريس أن توفير الدعم المادي اللازم لنظام التعليم الموازي يتطلب الاهتمام بالتسويق الجيد لبرامج هذا النظام على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بما يضمن جذب أكبر عدد ممكن من الراغبين في الالتحاق به والمشاركة فيه وجذب أكبر عدد من الممولين لهذا النظام وبرامجه الدراسية الحديثة، وهذا يتطلب بذل الكثير من الجهد للقيام بعملية التسويق على الوجه الأكمل من خلال الاعتماد على التقنيات الحديثة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في هذا الشأن. كما يمكن تفسير هذه النتائج في ضوء اتفاق أعضاء هيئة التدريس على أن نجاح تطبيق نظام التعليم الموازي يرتبط بشكل كبير بوجود أنظمة إدارية مالية على مستوى عالٍ من الجودة يمكنها ضبط أوجه الإنفاق والصرف واستثمار العوائد المادية من تطبيق هذا النظام على الوجه الأكمل بما يضمن تحقيق نموها بشكل مستدام.

بينما جاءت العبارتان (٤٧، ٤٩) ومضمونهما (تشجيع المجتمع المحلي على المشاركة في تمويل برامج التعليم الموازي)، (تقديم الدعم التقني والفني اللازم لمنظومة التعليم الموازي من جانب وزارة الاتصالات والمعلومات)، أقل العبارات استجابة من قبل عينة الدراسة بمتوسطات حسابية (٢,٧٣)، (٢,٧٦)، على الترتيب رغم وقوعها في نطاق الاستجابة المرتفعة بدرجة (موافق). وربما يرجع ذلك إلى ارتفاع مستوى وعي أعضاء هيئة التدريس بأهمية الشراكة المجتمعية ودورها الأساسي في تطوير التعليم الجامعي الأزهري وتحسين الخدمات التي تقدمها جامعة الأزهر للمنتسبين لها والمجتمع المحيط؛ الأمر الذي يأملون معه أن يتم التعاون بين وزارة الاتصالات والمعلومات وبين جامعة الأزهر من خلال تقديم الوزارة الدعم التقني والفني اللازم لمنظومة التعليم الموازي والذي يعتمد بشكل كبير في معظم مكوناته على الجوانب التقنية.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة نومورا وأبي (Nomura, & Abe (2010 التي توصلت إلى أن الاعتماد على الدعم الحكومي فقط يمثل تحديًا كبيرًا لاستدامة جهود التطوير على المدى الطويل، وأن

الدعم المالي عامل حاسم في تحقيق هذا التطور. كما تتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة الأحمد (٢٠١٢) التي توصلت إلى ضرورة توفير الإمكانات المالية الداعمة للعمل في ميدان التعليم الموازي، وتوفير التقنيات المعاصرة والمحفزة للدارسين للإقبال على مؤسساته. كما تتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة المنقاش والتركي (٢٠١٥) والتي توصلت إلى أن العوائق التمويلية التي تواجه برنامج التعليم الموازي في جامعة طيبة موجودة بدرجة قليلة. كما يتفق ذلك مع نتائج دراسة حجاجي وآخران (٢٠٢٠) والتي توصلت إلى ضرورة العمل على إشراك الوزارات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني في تمويل التعليم الموازي. بينما تختلف هذه النتائج مع نتائج دراسة مسلَّم (٢٠٠٨) والتي توصلت إلى أن اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز تشير إلى وجود عوائق تمويلية حالت دون تطبيق التعليم الموازي بشكل جيد في الجامعات السعودية مما يؤكد وجود قصور نحو المحور التمويلي.

(٢) نتائج استجابات أفراد العينة على مجمل الاستبانة ومحاورها وفقًا لمتغيرات الدراسة:

أ- نتائج استجابات أفراد العينة على مجمل الاستبانة ومحاورها وفقًا لمتغير النوع:

لمعرفة إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر عينة الدراسة نحو على إجمالي الاستبانة ومحاورها وفقًا لمتغير النوع (ذكر – أنثى) تم استخدام اختبار (ت) (**T-Test**)، وذلك كما يتضح في الجدول التالي:

جدول رقم (١١)
نتائج اختبار(ت)(independent sample T-Test) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول إجمالي الاستبانة ومحاورها تبعًا لمتغير النوع

محور	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ت)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
أهداف نظام التعليم الموازي.	ذكور	236	38.4153	4.79153	1.06	369	0.28 غ دالة
	إناث	135	38.9333	4.00969			
سياسات القبول والتسجيل في نظام التعليم الموازي.	ذكور	236	30.5297	3.59242	0.03	369	0.97 غ دالة
	إناث	135	30.5407	3.00935			
التخصصات والمناهج الدراسية في نظام التعليم الموازي..	ذكور	236	45.3856	4.78736	0.36	369	0.71 غ دالة
	إناث	135	45.5556	3.54010			
تمويل برامج نظام التعليم الموازي.	ذكور	236	28.0975	3.68248	0.69	369	0.48 غ دالة
	إناث	135	28.3704	3.53182			
الدرجة الكلية للمحاور	ذكور	236	284.8559	28.91919	0.65	369	0.51 غ دالة
	إناث	135	286.8000	25.47952			

تبدأ الدلالة عند مستوى (α=0.05) ودرجة حرية ٣٦٩من ١,٩٦.

يتضح من الجدول (١١) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة تبعًا لمتغير النوع (ذكر– أنثى)، بالنسبة لإجمالي الاستبانة ومحاورها الفرعية، حيث جاءت قيمة (ت) (٠,٦٥) (١,٠٦) (٠,٠٣) (٠,٠٣٦) (٠,٦٩) على الترتيب، وهي قيم غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠,٠٥)؛ مما يعكس وجود اتفاق في الاتجاهات الإيجابية لعينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر بنوعيها الذكور والإناث نحو تطبيق نظام التعليم الموازي بالجامعة، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة البيئة الجامعية الواحدة التي يعمل فيها الذكور والإناث داخل الجامعة، ويعكس شعورهم بالمشكلات التي تحيط بالجامعة وفي مقدمتها مشكلة نقص التمويل، ويؤكد رغبتهم في التوجه نحو تطبيق نظام التعليم الموازي والذي يسهم بدرجة كبيرة في مواجهة تلك المشكلات والحد منها من خلال ما يوفره من موارد مالية للجامعة، كما يعكس قناعة أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر بما يوفره نظام التعليم الموازي من مزايا

متعددة مثل توفير تخصصات وبرامج دراسية جديدة يتطلبها سوق العمل في ظل الثورات الصناعية المتلاحقة وهيمنة الذكاء الاصطناعي على مستقبل الوظائف على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

ب– نتائج استجابات أفراد العينة على مجمل الاستبانة ومحاورها وفقًا لمتغير التخصص:

لمعرفة إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر عينة الدراسة على إجمالي الاستبانة ومحاورها وفقًا لمتغير التخصص (عملي – نظري) تم استخدام اختبار (ت) (T–Test)، وذلك كما يتضح في الجدول التالي:

جدول رقم (١٢)

نتائج اختبار(ت)(independent sample T-Test) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول إجمالي الاستبانة ومحاورها تبعًا لمتغير التخصص

محور	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ت)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
أهداف نظام التعليم الموازي.	عملي	51	38.156	4.19701	0.75	369	0.44 غ دالة
	نظري	320	38.6750	4.57614			
سياسات القبول والتسجيل في نظام التعليم الموازي.	عملي	51	30.4314	2.56324	0.23	369	0.81 غ دالة
	نظري	320	30.5500	3.50423			
التخصصات والمناهج الدراسية في نظام التعليم الموازي..	عملي	51	46.1961	2.00020	1,31	369	0.18 غ دالة
	نظري	320	45.3281	4.62871			
تمويل برامج نظام التعليم الموازي.	عملي	51	28.9608	1.69659	1,62	369	0.10 غ دالة
	نظري	320	28.056	3.84633			
الدرجة الكلية للمحاور	عملي	51	143.7451	8.86080	0.53	369	0.59 غ دالة
	نظري	320	142.5300	14.52377			

تبدأ الدلالة عند مستوى (α=0.05) ودرجة حرية ٣٦٩من ١,٩٦.

يتضح من الجدول (١٢) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة تبعًا لمتغير التخصص (عملي– نظري)، بالنسبة لإجمالي الاستبانة ومحاورها الفرعية، حيث جاءت قيمة (ت) (٠,٥٣) (٠,٧٥) (٠,٢٣) (١,٣١) (١,٦٢) على الترتيب، وهي قيم غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، وقد يرجع ذلك إلى اندماج أعضاء هيئة التدريس في التخصصات العملية والنظرية في

العمل سويا في ظل أنظمة وقوانين جامعية واحدة ويعيشون نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويشعرون بمشكلات واحدة، وربما يجرع الى اقتناع أفراد العينة بأهمية العمل على إيجاد آليات جديدة تسهم في تطوير نظام التعليم الحالي الذي يعج بالمشكلات، مما يؤكد رغبتهم في تطبيق نظام التعليم الموازي ويعكس الاتجاهات الإيجابية لديهم نحو تطبيقه بجامعة الأزهر.

ج– نتائج استجابات أفراد العينة على مجمل الاستبانة ومحاورها وفقًا لمتغير المنصب الإداري:

لمعرفة إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر عينة الدراسة على إجمالي الاستبانة ومحاورها وفقًا لمتغير المنصب الإداري (يشغل– لا يشغل) تم استخدام اختبار (ت) (**T–Test**)، وذلك كما يتضح في الجدول التالي:

جدول رقم (١٣)

نتائج اختبار(ت)(independent sample T-Test) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول إجمالي الاستبانة ومحاورها تبعًا لمتغير المنصب الاداري

محور	المنصب الإداري	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ت)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
أهداف نظام التعليم الموازي.	يشغل	86	38.0581	5.01141	1,18	369	0.20 غ دالة
	لا يشغل	285	38.7684	4.36242			
سياسات القبول والتسجيل في نظام التعليم الموازي.	يشغل	86	29.7326	4.62836	1.97	369	0.01 دالة
	لا يشغل	285	30.7754	2.87879			
التخصصات والمناهج الدراسية في نظام التعليم الموازي	يشغل	86	44.0930	6.26029	3.32	369	0.00 دالة
	لا يشغل	285	45.8561	3.52611			
تمويل برامج نظام التعليم الموازي	يشغل	86	27.6860	4.01545	1.49	369	0.01 دالة
	لا يشغل	285	28.3333	3.50732			
الدرجة الكلية للمحاور	يشغل	86	139.5698	17.28007	2.08	369	0.01 دالة
	لا يشغل	285	143.6525	12.53720			

يتضح من الجدول (١٣) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة تبعًا لمتغير المنصب الإداري (يشغل – لا يشغل)، بالنسبة لإجمالي الاستبانة ومحاورها الثاني والثالث والرابع وذلك لصالح "لا يشغل"، حيث جاءت قيمة (ت) (٢,٠٨) (١,٩٧) (٣,٣٢) (١,٤٩) على الترتيب، وهي قيم دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، وقد يرجع ذلك إلى زيادة الوعي بنظام التعليم الموازي لدى فئة أعضاء هيئة التدريس الذين لا يشغلون منصبا إداريًا خاصة وأن الوعي به يحتاج إلى

حضور فعاليات كثيرة مثل ورش عمل وندوات والاطلاع على الكتابات في هذا المجال في الوقت الذي لا يجد فيه من يشغل منصبًا إداريًا الوقت الكافي لذلك؛ لكثرة الأعباء الوظيفية والإدارية المنوطة به، على العكس من فئة من لا يشغل منصبًا إداريًا، حيث قد تتاح له الفرصة بشكل أكبر لحضور هذه الفعاليات والوعي بهذا النظام والاطلاع على الجديد فيه ورغبته في تطبيقه، وهو ما يعكس تزايد الاتجاهات الإيجابية لديهم نحو تطبيق هذا النظام بجامعة الأزهر.

بينما يتضح من الجدول (١٣) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة تبعًا لمتغير المنصب الإداري (يشغل – لا يشغل)، على المحور الأول، حيث جاءت قيمة (ت) (١,١٨) وهي قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠,٠٥). وقد يرجع ذلك إلى أن أهداف نظام التعليم الموازي محددة وواضحة لدى جميع فئات أعضاء هيئة التدريس سواء كانت تشغل منصبًا إداريًا أو لا تشغل منصبًا على حد سواء، كما أن أهداف نظام التعليم الموازي قد تتشابه في بعضها مع أهداف التعليم النظامي، وهو ما يعكس اتفاق الفئتين في الاتجاهات الإيجابية نحو أهداف التعليم الموازي.

د– نتائج استجابات أفراد العينة على مجمل الاستبانة ومحاورها وفقًا لمتغير الدرجة العلمية:

لمعرفة إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر عينة الدراسة على إجمالي الاستبانة ومحاورها وفقًا لمتغير الدرجة العلمية (أستاذ– أستاذ مساعد – مدرس) تم استخدام اختبار (**one way anova**) وذلك كما يتضح في الجدول التالي:

جدول رقم (١٤)
نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way anova) وفقًا لمتغير الدرجة العلمية (أستاذ- أستاذ مساعد- مدرس) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد الدراسة على الاستبانة مجملة ومحاورها

محور	المجموعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
أهداف نظام التعليم الموازي.	بين المجموعات	105.108	2	52.554	2.590	.076
	داخل المجموعات	7467.647	368	20.293		
	المجموع	7572.755	370			
سياسات القبول والتسجيل في نظام التعليم الموازي.	بين المجموعات	110.784	2	55.392	4.929	. .008
	داخل المجموعات	4135.544	368	11.238		
	المجموع	4246.329	370			
التخصصات والمناهج الدراسية في نظام التعليم الموازي..	بين المجموعات	175.841	2	87.921	4.695	.010
	داخل المجموعات	6891.884	368	18.728		
	المجموع	7067.725	370			
تمويل برامج نظام التعليم الموازي.	بين المجموعات	.331	2	.165	.013	.988
	داخل المجموعات	4864.305	368	13.218		
	المجموع	4864.636	370			
الدرجة الكلية للمحاور	بين المجموعات	3756.491	2	1878.245	2.468	.086
	داخل المجموعات	280096.771	368	761.133		
	المجموع	283853.261	370			

تبدأ الدلالة عند مستوى (α=0.05) ودرجة حرية ٣٦٩ من ٢,٦٠.

يتضح من الجدول (١٤) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير الدرجة العلمية (أستاذ– أستاذ مساعد – مدرس) على الاستبانة مجملة وعلى محوريها الأول والرابع، حيث كانت قيمة (ف) (٢,٤٦٨) (٠,٠١٣) (٢,٥٩٠) على الترتيب، وهي قيم غير دالة إحصائيًا عند مستوى (α=0.05) ، مما يدل على اتفاق وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الاتجاهات الإيجابية نحو الاستبانة مجملة ومحور (أهداف نظام التعليم الموازي) ومحور (تمويل برامج نظام التعليم الموازي)، وقد يرجع ذلك إلى أن متغير الدرجة العلمية قد لا يؤثر بشكل كبير في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيق نظام التعليم الموازي وإنما قد يعزو ذلك لبعض العوامل الأخرى بعيدًا عن الدرجة

العلمية قد تكون الخلفية الثقافية والمعرفية عن نظام التعليم الموازي، ومدى توفر الإمكانات المادية والبشرية التي يتطلبها نجاح تطبيق هذا النظام، بالإضافة إلى الخبرة العلمية في مجال العمل الجامعي والتعرف على الظروف المحيطة بالمجتمع الجامعي، قد يكون لذلك التأثير الأكبر على استجابات أفراد العينة؛ مما يجعل هناك نوع من التوافق في الاتجاهات نحو تطبيق التعليم الموازي بجامعة الأزهر.

بينما يتضح من الجدول (١٤) وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المحورين الثاني والثالث، ولبيان اتجاه الفروق استخدم الباحثان اختبار "شيفيه"، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (١٥)

اختبار "شيفيه" للفروق بين متوسطات المحورين الثاني والثالث طبقا لمتغير الدرجة العلمية

المحور		الدرجة العلمية	الدرجة العلمية		
			مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
الثاني	سياسات القبول والتسجيل في نظام التعليم الموازي	مدرس (م=٣٠,٩٨١٤)	-	-	-
		أستاذ مساعد (م=٢٩,٧٠٥٩)	١,٢٧٥٥*	-	-
		أستاذ (م=٣٠,١٦٩٠)	٠,٨١٢٤	٠,٤٦٣١	-
الثالث	التخصصات والمناهج الدراسية في نظام التعليم الموازي	مدرس (م=٤٦,٠٣٢٦)	-	-	-
		أستاذ مساعد (م=٤٤,٧٠٥٩)	١,٣٢٦٦٨	-	-
		أستاذ (م=٤٤,٥٦٣٤)	١,٤٦٩١*٨	٠,١٤٢٥	-

ويبين الجدول (١٥) أن متوسطات درجات المحور الثاني (سياسات القبول والتسجيل في نظام التعليم الموازي) بالنسبة للدرجة العلمية تترتب تصاعديًا كالتالي: (أستاذ مساعد، أستاذ، مدرس)؛ حيث تتجه الفروق بين متوسطات المحور الثاني لصالح المدرس عند مقارنته بالأستاذ المساعد وذلك بفارق قدره (١,٢٧٥٥) وهو دال إحصائيًا عند (٠,٠٥)، بينما لم توجد فروق دالة بين كل من أستاذ وأستاذ مساعد، وكذلك بين مدرس وأستاذ، وقد ترجع هذه النتيجة إلى أن المدرسين عادة ما يكونون أقل تحملاً للأعباء الوظيفية من الأساتذة والأساتذة المساعدين فقد تتاح لهم الفرصة للاطلاع على تجارب بعض الجامعات التي طبقت نظام التعليم الموازي؛ مما أسهم في تشكيل اتجاهاتهم نحوه بشكل أكبر من الأستاذ والأساتذة المساعدين الذين يتحملون أعباء مهام وظيفية وإدارية كثيرة مثل التدريس والإشراف العلمي وتحكيم البحوث والرسائل العلمية إلى جانب المهام الإدارية على مستوى القسم والكلية والجامعة وغيرها من المهام التي قد لا تتيح لهم الفرصة للقيام بذلك؛ مما قد يؤثر على نسبة اتجاهاتهم.

كما يبين الجدول (15) أن متوسطات درجات المحور الثالث (التخصصات والمناهج الدراسية في نظام التعليم الموازي) بالنسبة للدرجة العلمية تترتب تصاعديًا كالتالي: (أستاذ ثم أستاذ مساعد ثم مدرس)؛ حيث تتجه الفروق بين متوسطات المحور الثالث لصالح المدرس عند مقارنته بالأستاذ وذلك بفارق قدره (١,٤٦٩١٨) وهو دال إحصائيا عند (٠,٠٥)، بينما لم توجد فروق دالة بين كل من أستاذ وأستاذ مساعد، وكذلك بين مدرس وأستاذ مساعد. وقد ترجع هذه النتيجة إلى أن المدرسين أكثر اطلاعا على الجديد في مجال التعليم الموازي ومعرفة التخصصات والمناهج الدراسية التي يقدمها هذا النظام وذلك من خلال قيامهم بإجراء البحوث العلمية بغرض الترقية؛ مما قد يسهم في تشكل اتجاهاتهم نحو التخصصات والبرامج والمناهج الدراسية التي يوفرها نظام التعليم الموازي، بينما لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين أستاذ وأستاذ مساعد بحكم تشابه الوظائف والمهام المنوطة بكل منهما.

ملخص لأهم نتائج الدراسة:

- جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة نحو تطبيق نظام التعليم الموازي بجامعة الأزهر على محاور الاستبانة بصورة مجملة بدرجة (موافق) بمتوسط حسابي مقداره (٢,٧٩) وانحراف معياري (٠,٢٧٠).
- جاءت نسبة الاستجابة على المحور الثالث (التخصصات والمناهج الدراسية في نظام التعليم الموازي) في المرتبة الأولي بمتوسط حسابي مقداره (٢,٨٤) وانحراف معياري (٠,٢٧٣)، ثم المحور الرابع (تمويل برامج نظام التعليم الموازي) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي مقداره (٢,٨١) وانحراف معياري (٠,٣٦٣)، ثم المحور الثاني (سياسات القبول والتسجيل في نظام التعليم الموازي) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي مقداره (٢,٧٧) وانحراف معياري (٠,٣٠٧)، ثم المحور الأول (أهداف نظام التعليم الموازي) في المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي مقداره (٢,٧٥) وانحراف معياري (٠,٣٢٢).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة تبعًا لمتغير النوع (ذكر– أنثى)، بالنسبة لإجمالي الاستبانة ومحاورها الفرعية، حيث جاءت قيمة (ت) (٠,٦٥) (١,٠٦) (٠,٠٣) (٠,٠٣٦) (٠,٦٩) على الترتيب، وهي قيم غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠,٠٥).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة تبعًا لمتغير التخصص (عملي– نظري)، بالنسبة لإجمالي الاستبانة ومحاورها الفرعية، حيث جاءت قيمة (ت) (٠,٥٣) (٠,٧٥)

(٠,٢٣) (١,٣١) (١,٦٢) على الترتيب، وهي قيم غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠,٠٥).

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة تبعًا لمتغير المنصب الإداري (يشغل – لا يشغل)، بالنسبة لإجمالي الاستبانة ومحاورها الثاني والثالث والرابع، وذلك لصالح "لا يشغل"، حيث جاءت قيمة (ت) (٢,٠٨) (١,٩٧) (٣,٣٢) (١,٤٩) على الترتيب، وهي قيم دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، بينما لا توجد فروق على المحور الأول، حيث جاءت قيمة (ت) (١,١٨) وهي قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠,٠٥).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة وفقًا لمتغير الدرجة العلمية (أستاذ– أستاذ مساعد – مدرس) على الاستبانة مجملة وعلى محوريها الأول والرابع، حيث كانت قيمة (ف) (٢,٤٦٨) (٠,٠١٣) (٢,٥٩٠) على الترتيب، وهي قيم غير دالة إحصائيًا عند مستوى (α=0.05)، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المحورين الثاني والثالث وذلك لصالح فئة (مدرس).

الآليات المقترحة لتطبيق نظام التعليم الموازي بجامعة الأزهر:

في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة في جانبيها النظري والميداني والتي أظهرت وجود اتجاهات إيجابية كبيرة لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر نحو تطبيق نظام التعليم الموازي بالجامعة، فإن الدراسة الحالية تقترح بعض الآليات والإجراءات العملية التي يمكن من خلالها تطبيق نظام التعليم الموازي بجامعة الأزهر، وتتضمن هذه الآليات الجوانب الآتية:

أولاً: أهداف نظام التعليم الموازي

ويمكن تحقيق أهداف نظام التعليم الموازي بجامعة الأزهر من خلال مجموعة من الآليات والإجراءات العملية أهمها ما يأتي:

- سنّ قوانين وتشريعات وإصدار قرارات منظمة وداعمة لنظام التعليم الموازي بالجامعة، بحيث تتفق مع إمكانات وظروف الجامعة والطموحات المجتمعية.
- وضع هيكل تنظيمي من القيادات الجامعية لإدارة برنامج التعليم الموازي ومراعاة ضم بعض المتخصصين في مجالات التخصصات المطروحة.
- الالتزام بالمعايير القياسية لنظام التعليم الموازي، والحرص على تطبيقها لتحقيق الميزة التنافسية للجامعة.

- نشر الممارسات الجيدة للجامعات التي طبقت نظام التعليم الموازي في مصر، وتوفير بيئة مناسبة لتبادل التجارب والممارسات الجيدة معها.
- إنشاء وحدة للتعليم الموازي بكل كلية تتولى الإشراف على تطبيقه.
- نشر ثقافة التعليم الموازي بين منسوبي جامعة الأزهر بما يسهم في نجاح تطبيقه.
- عقد سلسلة من الندوات والحلقات النقاشية وورش العمل للقيادات الأكاديمية والإدارية وأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة، لاطلاعهم على اللوائح والقوانين المنظمة للعمل بالجامعة، وتوضيح الحقوق والواجبات المطلوب منهم الالتزام بها وعواقب مخالفتها، وتعريفهم بنظام التعليم الموازي وأدواته وإجراءاته وأساليبه الفنية ومقومات نجاحه، وذلك وفق خطة عمل تتم على مراحل وخلال فترة زمنية محددة.
- إيفاد بعض أعضاء هيئة التدريس للخارج في بعثات أو مهمات علمية بصفة دورية، مرة على الأقل كل ثلاث سنوات لمدة لا تقل عن ستة أشهر، إلى الجامعات والكليات ومراكز البحوث العالمية التي لديها سمعة طيبة في مجال التعليم الموازي، لاكتساب خبرات ومعارف جديدة في هذا المجال.
- استقطاب الخبراء والمتخصصين وذوي الكفاءة ممن لهم خبرة في مجال التعليم الموازي لإلقاء محاضرات وإجراء ورش عمل من شأنها نشر الوعي به في الجامعة، وللاستفادة منهم في تطبيق التعليم الموازي بالجامعة وتدريب أعضاء هيئة التدريس.
- تفعيل دور موقع الجامعة الإلكتروني وإنشاء مواقع رسمية للجامعة وكلياتها وأقسامها العلمية على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، بما يسهم في تنمية الوعي بالتعليم الموازي بين منسوبي الجامعة والراغبين فيه.
- زيادة الاهتمام بإنتاج مواد علمية مسموعة ومطبوعة ومرئية تحتوي على كل ما يتعلق بنظام التعليم الموازي وتوزيعها على منسوبي الجامعة في بداية كل عام دراسي.

ثانيًا: القبول والتسجيل في نظام التعليم الموازي

ويمكن تحقيق القبول والتسجيل في نظام التعليم الموازي بجامعة الأزهر من خلال مجموعة من الآليات والإجراءات العملية أهمها ما يأتي:

- التأكيد على حسن اختيار الطلاب ممن تتوفر فيهم الميول والاتجاهات الإيجابية من بين أفضل العناصر من خريجي المعاهد الثانوية الأزهرية، وذلك من خلال تحديد معايير وشروط جديدة لقبول المرشح المتقدم للالتحاق ببرامج التعليم الموازي، ورفع الحد الأدنى للقبول به، وذلك لتحسين مستوى المدخلات.
- صياغة خطة واضحة للقبول والتسجيل ببرنامج التعليم الموازي تعكس الأهداف العامة للجامعة، مع مراعاة رغبات الطلاب وقدراتهم واستعداداتهم بجانب مجموع الدرجات في المرحلة الثانوية الأزهرية كمعيار من معايير المفاضلة.
- استحداث وحدة خاصة بالقبول والتسجيل في نظام التعليم الموازي بجامعة الأزهر يمكن من خلالها تعريف الطلاب بكليات الجامعة والأقسام والتخصصات المختلفة، بحيث تكون مسئولة عن عملية القبول والتسجيل بالجامعة عن طريق المواقع الإلكترونية، بالإضافة إلى تقديم آليات القبول وشروطه وتعريف الطلاب بحقوقهم وواجباتهم والمسارات الدراسية المختلفة.
- تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات والفرص التي تتيح لهم عملية الانتقاء والاختيار بين الكليات والتخصصات، عن طريق توفير أدلة إرشادية للتعرف على تلك الكليات والتخصصات التي تناسبهم، وكل ما يتصل بقواعد القبول والتسجيل.
- استحداث إدارة خاصة بعملية التسجيل داخل كل كلية تتولى إعداد الجداول الدراسية للأقسام والتخصصات المختلفة قبل بدء الدراسة، ومواعيد المحاضرات والاختبارات، وطبع هذه الجداول في كتيب وتوزيعه على الطلاب قبل بدء الدراسة لاختيار المقررات التي يرغب الطالب التسجيل فيها.
- إعداد دليل إلكتروني ونشره وورقي وتوزيعه شامل لنظام التعليم الموازي بجامعة الأزهر.
- وضع آليات حديثة لتقديم الخدمات التعليمية للطلاب إلكترونيًا كالتسجيل في البرنامج والاستجابة على الاختبارات وإظهار نتائج التقويم.
- وضع قائمة بمعايير وشروط القبول والتسجيل والالتزام بتطبيقها على جميع الطلاب المصريين والوافدين إن وُجد.

ثالثًا: التخصصات والمناهج الدراسية في نظام التعليم الموازي

ويمكن تحديد مجموعة من الآليات والإجراءات العملية بالنسبة للتخصصات والمناهج في نظام التعليم الموازي بجامعة الأزهر من خلال ما يأتي:

- طرح مجموعة من البرامج والمقررات الدراسية التي تناسب ميول الطلاب وقدراتهم وتشبع رغباتهم من ناحية، وتواكب احتياجات سوق العمل من ناحية أخرى.
- وضع خريطة للتخصصات المطلوبة في سوق العمل والحرص على مراجعتها وتحديث التخصصات المطروحة سنويًا وفقًا للمستجدات.
- تنويع التخصصات الدراسية ومساراتها، بحيث يقوم الطالب بإعداد خطته الدراسية في المسار الدراسي الذي يتناسب مع ميوله ورغباته وتطلعاته الدراسية.
- وضع توصيف علمي دقيق ومحدد لكل مقرر دراسي وأنشطته الدراسية وطرائق تقويمه، في ضوء أسس ومعايير محددة لهذا التوصيف، من حيث تحديد الأهداف والمعارف والمهارات التي يفترض إكسابها للطلاب، وتحديد مدى ارتباطه بالمقررات الأخرى، ومدى مراعاة المعرفة العلمية المتجددة في المجال الدراسي، مع الرجوع إلى المصادر العلمية الحديثة في هذا المجال.
- تطوير المناهج الدراسية وتحديثها بصورة دورية كي تواكب الاتجاهات العالمية المعاصرة.
- وضع آليات حديثة لتقويم أداء الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لضمان رضا الطلاب وتحقيق نواتج التعلم المستهدفة.
- وضع قواعد عامة للتقويم تحديد المعايير التي يلتزم بها الأساتذة في تقويم طلابهم في المساقات المختلفة، وأن توضع الإجراءات الكفيلة بعدالة أساليب التقويم المتبعة، بحيث يتوافر فيها الموضوعية والنزاهة في إصدار الأحكام حتى لا يتأثر التقويم بالعوامل الشخصية أو المزاجية للأستاذ الجامعي.

رابعًا: تمويل برامج نظام التعليم الموازي

ويمكن تحقيق تمويل برامج نظام التعليم الموازي بجامعة الأزهر من خلال مجموعة من الآليات والإجراءات العملية أهمها ما يأتي:

- أن تلتزم إدارة الكلية والجامعة بحسن إدارة الموارد والاستخدام الأمثل لها من خلال تحقيق الكفاءة المطلوبة في تنفيذ البرامج والخطط التعليمية وما يتطلبه ذلك من برامج وخطط تمويلية.
- أن تلتزم الإدارة الجامعية بتقديم تقارير مالية موثقة مرتين في السنة (مرة كل فصل دراسي) حول كيفية إنفاق الأموال فضلاً عن إحصاءات الأداء والمخرجات.
- وضع خطة للتسويق الجيد لبرامج التعليم الموازي تسهم في جذب المشاركين فيها والممولين لها.
- توفير أنظمة إدارية مالية جيدة لتوظيف مصادر تمويل التعليم الموازي في تطويره وتحسين خدماته.
- توفير مصادر التعلم الذاتي للطلاب من كتب إلكترونية ودوريات ومعامل واشتراك في المكتبات الإلكترونية.
- تفعيل الرقابة المالية على موارد الجامعة، ومراجعة تنفيذ الميزانية خلال السنة المالية، للكشف عن الانحرافات الناجمة عن تنفيذها، وإخضاع التعليمات الخاصة بتوزيعها للمراجعة المستمرة، ووضع مجموعة من المؤشرات الخاصة بمخصصات الميزانية.
- وضع خطة لتدريب العاملين بالجامعة، لتعزيز اتجاهاتهم بما يتفق مع ثقافة التعليم الموازي، وتوفير الموارد المادية والبشرية اللازمة لذلك.
- توفير الاعتمادات المالية التي تتناسب وحجم جامعة الأزهر، والبحث عن مصادر جديدة للتمويل حتى تتمكن الجامعة من تحقيق أهدافها المنشودة، وتشجيع الجامعة وكلياتها على زيادة مواردها المالية من خلال التوجه نحو تطبيق نظام التعليم الموازي.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أبا الزمات، خالد حمد؛ والأنصاري، إيمان علي(٢٠٠٢). التعليم الموازي: واقعه ومستقبله تجربة جامعة قطر في استثمار وتمويل التعليم الجامعي. *اللقاء الخامس لممثلي الجامعات وقطاع التعليم العام ورؤساء الغرف التجارية والصناعية في دول الخليج العربي*، مكتب التربية العربي لدول الخليج – الغرفة التجارية الصناعية بالإحساء بالسعودية، ٢٣– ٢٤ سبتمبر، ص ص١–١٣.

الأحمد، هند محمد(٢٠١٢). التعليم الموازي واقعه ومستقبله. *مؤتمر" التعليم الموازي الحاضر والمستقبل"*. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ٢٨– ٢٩ فبراير، ص ص١٠٠٩– ١٠٥٤.

الأزهر الشريف، المجلس الأعلى للأزهر. (٢٠٢٤). قرارات المجلس الأعلى للأزهر بجلسته رقم (٣٢٥) المنعقدة بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠٢٤م. البند رقم (٥). الإدارة العامة لشؤون المجلس الأعلى للأزهر ولجانه.

باروم، سميرة هشام(٢٠٠٥). التعليم الموازي ضرورة عصرية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية. *ورشة عمل بعنوان "تفعيل وثيقة الآراء للأمير عبدالله بن عبد العزيز حول التعليم العالي"*، جامعة الملك عبد العزيز. ٣٠ يناير – ١ فبراير .

البلوي، لطيفة علي(٢٠١٢). واقع تطبيق التعليم الموازي في برامج الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب والطالبات. *مؤتمر" التعليم الموازي الحاضر والمستقبل"*، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ٢٨– ٢٩ فبراير.

بيومي، عبد الله؛ الطويل، عبد العزيز عبد الهادي(٢٠١٠). *التعليم الموازي للكبار في مصر في ضوء بعض التجارب والخبرات الأجنبية المعاصرة*. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

جامعة الأزهر (٢٠٢٢–٢٠٢٤). النشرة الإحصائية السنوية الإجمالية لعام ٢٠٢٢، ٢٠٢٣م. إدارة المعلومات والإحصاء بمركز المعلومات والتوثيق.

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (٢٠١٢). *توصيات مؤتمر" التعليم الموازي الحاضر والمستقبل"*. المنعقد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ٢٨– ٢٩ فبراير.

جلال، أبو بكر أحمد صديق؛ متولي، التهامي محمد إبراهيم(٢٠٢١). سياسة تربوية مقترحة للتعليم الموازي بجامعة الأزهر في ضوء متطلبات الجامعة المنتجة. *مجلة التربية*، كلية التربية جامعة الأزهر، (١٩٢)، ص ص٧١– ١٦٠.

جهيمي، أحمد عبد الرحمن(٢٠١٤). أهم مشكلات ممارسة أعضاء هيئة التدريس للمهارات التدريبية في التعليم الموازي بجامعة الإمام محمد بن سعود من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا. *مجلة جامعة الملك خالد للعلوم التربوية*، (٢٢)، ص ص١٥٥– ١٧٥.

حجاجي، إسراء محمد؛ زرزور، محمود حسين؛ سعيد، منال موسى(٢٠٢٠). تطوير بعض أنماط التعليم الموازي بمصر في ضوء اراء بعض خبراء التربية. *المجلة العلمية لكلية التربية جامعة جنوب الوادي*، (٣٢)، ص ص٧٠– ٩٥.

الحربي، محمد أحمد(٢٠١٥). واقع إدارة برامج التعليم الموازي في الأقسام الأكاديمية بكلية التربية في جامعة الملك سعود ومتطلبات تطويرها. *مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية*، ١٠(١)، ص ص٨٣– ١٠٢.

حسن، ميسون حسن(٢٠٢٠). واقع تطوير أنماط التعليم في الجامعات السورية بين عامي ٢٠٠٤– ٢٠١٠: التعليم المفتوح والتعليم الموازي أنموذجًا. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية– سلسة الآداب والعلوم الإنسانية*، ٤٢(٥)، ص ص٨١– ١٠٠.

خلف، السيد محمد، القرني، عبد الله أحمد(٢٠٢٤). برنامج التعليم الموازي للدراسات العليا بالجامعات السعودية: دراسة تقويمية مع تصور مقترح. *رسالة دكتوراه غير منشورة*، كلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ص ص١– ٣٥٥.

الربيعي، سعد (٢٠٠٨). *التعليم العالي في عصر المعرفة: التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل*. عمان: دار الشروق.

السالوس، منى علي؛ الصديقي، سحر مفتي(٢٠١٤). مشكلات التعليم الموازي في جامعة طيبة من وجهة نظر الطالبات. *المجلة السعودية للتعليم العالي*، (١٠)، ص ص٧٣– ١١١.

سليمان، حنان حسن(٢٠١٤). معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة ببرنامج الماجستير الموازي بكلية العلوم الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بمدينة الرياض. *مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، رابطة التربويين العرب، ٤٧(٤). ص ص١٠٥– ١٤٤.

شحاتة، حسن؛ النجار، زينب(٢٠٠٣). *معجم المصطلحات التربوية والنفسية*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

شعبان، أماني؛ نصر، حنان (٢٠١٢). المشكلات التي تواجه طالبات الماجستير الموازي بمركز دراسة الطالبات بجامعة الإمام. *مؤتمر" التعليم الموازي الحاضر والمستقبل"*. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. ٢٨– ٢٩ فبراير.

صالح، أماني عبد التواب؛ درويش، زينب عواد (٢٠١٦). مشكلات طالبات برنامج التعليم الموازي بجامعة الأمير سلطام بن عبد العزيز من وجهة نظر الطالبات ووضع تصور مقترح لحلها. *المجلة التربوية الدولية المتخصصة*، ٥(٤) ص ص٣١٤– ٣٣٥.

الصقر، عبير صالح(٢٠١٨). المؤشرات اللازمة لتحقيق جودة برامج التعليم الموازي بكلية التربية جامعة الملك خالد. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، المركز القومي للبحوث بغزة، ٢(٢٨)، ص ص١٧٢– ١٥٣.

الطرباقية، طارق منصور(٢٠٠٥). أفكار ورؤى لتطوير التعليم الجامعي. *مجلة الجامعي*، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، (٩)، ص ص٢٦٣– ٢٦٩.

عبد الحسيب، جمال رجب(٢٠٢١). رؤية تربوية لبدائل تمويلية بالجامعات المصرية في ضوء مفهوم الجامعة المنتجة. *مجلة التربية*، كلية التربية جامعة الأزهر، (١٩٢)، ص ص٤٧٣– ٤٩٩.

العجمي، محمد حسنين(٢٠٠٢). التعليم الموازي لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بجمهورية مصر العربية ضرورة عصرية لماذا؟. وكيف؟. *مجلة كلية التربية بالمنصورة*، (٥٠)، ص ص٢٠٠– ٢٨٧.

العجمي، محمد حسنين(٢٠٠٧). *التعليم الموازي لضمان تكافؤ الفرص التعليمية*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

العريفي، حصة سعد ناصر؛ الخليوي؛ لينا سليمان علي(٢٠١٥). مدى تحقيق برامج التعليم الموازي في التخصصات الإنسانية لأهداف التعليم العالي: جامعة الملك سعود أنموذجًا. *مجلة التربية المقارنة والدولية*، (٣)، ص ص١٨٩– ٢٣٥.

العساف، صالح(٢٠١٢). التعليم الموازي: تجارب محلية وعالمية رؤية تحليلية للمفهوم والتطبيق. *مؤتمر "التعليم الموازي الحاضر والمستقبل"*. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ٢٨– ٢٩ فبراير.

العطار، سلامة صابر(٢٠١٧). التعليم غير النظامي: أهدافه، برامجه، تجاربه الناجحة. *مؤتمر "التجارب الناجحة والممارسات المثلى في مجال محو الأمية والتربية غير النظامية"*. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. القاهرة، ١٧– ١٩ سبتمبر، ص ص١– ٧٢.

الغامدي، إيمان محمد(٢٠١٨). تقويم الكفاءة النوعية(الداخلية) لبرنامج الماجستير الموازي في كلية التربية بجامعة الملك سعود من وجهة نظر الطلبة. *مجلة كلية التربية بالمنصورة*، ١٠٤(٢)، ص ص٦٠٥– ٦٥٨.

الغريب، شبل بدران(٢٠١٦). *التعليم الموازي بالوطن العربي في ظل اقتصاديات السوق*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

فلية، فاروق عبده؛ الزكي، أحمد عبد الفتاح(٢٠٠٤). *معجم مصطلحات التربية لفظًا واصطلاحًا*. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة.

القرني، عبد الله أحمد(٢٠١٥). "برنامج التعليم الموازي للدراسات العليا بالجامعات السعودية: دراسة تقويمية مع تصور مقترح". *رسالة دكتوراه غير منشورة*. كلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

مبيريك، هيفاء فهد(٢٠١٩). واقع برامج التعليم الموازي من وجهة نظر طالبات جامعة الملك سعود. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، المركز القومي للبحوث بغزة، ٣(٧)، ص ص٩٣– ١١٣.

مسلّم، هناء محمد(٢٠٠٨). معوقات تطبيق التعليم الموازي في جامعة الملك عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب والطالبات المنتسبين لبرنامج التعليم الموازي. *رسالة ماجستير غير منشورة*. كلية التربية، جامعة أم القرى.

المنقاش، سارة عبد الله؛ التركي، ابتسام علي(٢٠١٥). التعليم الموازي بجامعة طيبة في ضوء بعض التجارب العالمية. *مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، (٥٨)، ص ص٤٢١– ٤٥٦.

مهناوي، أحمد غنيمي؛ توفيق، عفاف محمد(٢٠٠٤). دراسة تحليلية لأهم الاتجاهات الحديثة في صيغ التعليم الموازي: مدرسة المجتمع ومدرسة الفصل الواحد. *مؤتمر "تعليم الكبار وتنمية المجتمع في مطلع القرن الجديد"*، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ١٧– ١٨ يناير، ص ص٣٩– ٧٨.

الهلالي، الهلالي الشربيني؛ غبور، أماني السيد(٢٠١٣). مدخل إدارة التميز ومتطلبات تطبيقه في جامعة المنصورة. *مجلة مستقبل التربية العربية*، ٢٠(٨٣)، ص ص١١– ١٤٢.

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري(٢٠١٦). *استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠* . القاهرة.

المراجع الأجنبية:

Berg. V, Dann, L., & Dirkx, J. (2009). Motivations of adults for non-formal conservation education and volunteerism: Implications for Programming, Applied Environmental Education & Communication, 8(1). 6-17.

Dodd, Mark (2012). Parallel teaching of Postgraduate coursework student in undergraduate courses: An examination of student expectations, experiences and views, The Journal of the education Research Group of Adelaide. 2(3).

Goodman, S., & Volz, A. H. (2020). Attendance spillovers between public and for-profit colleges: Evidence from statewide variation in appropriations for higher education. *Education Finance and Policy*, *15*(3), 428-456.

Hoey, R., McCracken, F., Gehrett, M., & Snoeyink, R. (2014). Evaluating the impact of the administrator and administrative structure of online programs at nonprofit private colleges. *Online Journal of Distance Learning Administration*, *17*(3), n3.

Jansink, F., Kwakman, K., & Streumer, J. (2005). The knowledge-productive corporate university. *Journal of European industrial training*, *29*(1), 40-57.

Nomura, K., & Abe, O. (2010). Higher education for sustainable development in Japan: Policy and progress. *International Journal of Sustainability in Higher Education, 11*(2), 120-129.

Vega. L & Bajaj. M, (2016), "The right to education in protracted conflict: teachers 'experiences in non-formal education in Colombia", GLOBALISATION, SOCIETIES AND EDUCATION,VOL. 14(3). 358–373.

المواقع الإلكترونية:

بوابة الأهرام (٢٠٢٤). تفاصيل نظام التعليم الموازي تطبقه جامعة الأزهر. ٢٨ أغسطس. متاح على الرابط https://gate.ahram.org.eg/News/4957990.aspx تم استرجاعه في ٢٠٢٤/٩/٢٠م.

جريدة الوطن(٢٠٢٤). جامعة الأزهر تكشف سبب تأجيل تطبيق التعليم الموازي للعام المقبل. ١٧ سبتمبر. متاح على الرابط https://www.elwatannews.com/news/details/7559928 تم استرجاعه في ٢٠٢٤/٩/٢٠م.